جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

جرائم بطاقات الائتمان في الأردن

دراسة وصفية استطلاعية

شيرين إلياس دبابنة

دراسة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2005م

الإهداء

إلى من سار معي خطوة خطوة، وعلمني كيف أسير، وأمسك بيدي لأنهـض من عثرتي، إلى أكبر مدرسة، إلى والدي ونبض قلبي (إلياس سليمان دبابنة)، وإلى أُمي التي زرعت في نفوس أبنائها الخير (تمام إلياس دبابنة).

شيرين إلياس دبابنة

شكر وتقدير

أود أن أُعبر عن خالص شكري لمشرفي ورئيس لجنة المناقشة الدكتور عايد وريكات، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الـدكتور موسـى النبهـان والدكتور حسين العثمان والدكتور عباطة التوايهة، وجميع أعضاء هيئـة التـدريس الأفاضل، وأُعبر عن شكري الجزيل للدكتور محمود الشلبي أُستاذ اللغة العربية في جامعة البلقاء التطبيقية الذي لم يبخل بوقته الثمين لتدقيق الدراسة لغوياً.

والشكر موصول لكل من أسهم في تنفيذ هذا العمل ودعم هذه الرسالة، أخص بالشكر الجزيل الشركات مصدرة بطاقات الماستركارد العالمية الذين كان لهم الدور الكبير في دعم هذا البحث، وشركة الفيزا انترناشيونال.

وأخيراً الشكر والتقدير لوالدي الطيب لدعمه الكبيـر رغـم كـل ظروفـه الصعبة، وأمي الحبيبة وأخواي وسند ظهري سليمان وفرح وأُختي الغالية مريم وإلى أخي وصديقي رمزي لمساندته القوية، إلى النعمة التي أعطاني الله زوجي الـدكتور سائد دبابنة لدعمه اللازم لإكمال هذه الدراسة.

شيرين إلياس دبابنة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

جرائم بطاقات الائتمان في الأردن

دراسة وصفية استطلاعية

شيرين إلياس دبابنة

جامعة مؤتة، 2005م

هدفت هذه الدراسة الوصفية الاستطلاعية إلى الكشف عـن وجـود جـرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحديد أشكال جرائم بطاقات الائتمان في الأردن، وإخراج نسبتها المئوية من حيث حـدوثها، وتحديـد البطاقـة الأكثـر تعرضاً، والفئات مرتكبة هذه الجرائم، وفي النهاية البحث عن إجابة لكـون الأردن من المناطق المستهدفة من قبل عصابات الإجرام.

تَكَونَت عَينَة الدراسة من ستة بنوك رئيسية تَم اختيارها قصدياً من مُجتمـع الدراسة. وتم جمع المعلومات من العَينة عن طريق المقابلات الشخصية والإلكترونية التي كانت مع أشخاص ذوي خِبرة في مَجال بطاقات الائتمـان بعامـة والاحتيـال بِبطاقات الائتمان بخاصة، وقد كان عدد الأشخاص المقابلين الذي تم التواصل معهم 17 شخصاً.

أظهرت النتائج وجود حالات لجرائم بطاقات الائتمان الصادرة فـي الأردن بمتوسط 28 حالة لكل 100,000 بطاقة في الأعوام (2001، 2002، 2003) مـع تفاوت نسب التغير بين عام وعام، إيجاباً وسلباً. وحددت هذة الجرائم بأربعة أشكال وهي جريمة السرقة بنسبة 4.3%، وجريمة الفقدان بنسبة 4.3%، وجريمة التزوير بنسبة 34.1%، أما الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة فقد شـكل أعلـى نسـبة مـن الحالات إذ جاءت بنسبة 57.3%، وكانت بطاقة الائتمان بشقيها الـدوارة وبطاقـة إعتماد النفقات هي الأكثر تعرضاً لمخاطر جرائم بطاقات الائتمان في الأردن حيث كان متوسط النسب لهذه البطاقة للأعوام الثلاثة يساوي 88%. أما الفئـات مرتكبـة الجرائم فقد صُنفَت إلى فئات داخلية وخارجية وعصابات منظمة والموظفين انفسهم. والخلاصة تُظهر الأردن كمنطقة بدأت تكون مُستهدفة من قبل عصـابات الإجـرام لعدة أسباب.

ABSTRACT

Credit Card Crimes in Jordan
A descriptive pilot study

Shereen Elias Dababneh
Mu'tah University, 2005

This is a descriptive pilot study that aims at uncovering the existence of credit card crimes in the Hashemite Kingdom of Jordan, the determination of the types of these crimes and the contribution of each type to the total number of local occurrences. The study also investigates the specific kind of cards that is primarily vulnerable, the different categories of criminals conducting these criminal acts, and finally tackling the question of whether and why Jordan is becoming a target for such criminal groups.

The studied sample consisted of six major banks selected conveniently from the relevant community of twenty two banks. The information was collected about this sample through personal and electronic interviews with 17 professionals experienced in credit card business in general and more specifically in credit card crimes.

The results reveal the fact that in the three-year period (2001-2003) there were, on the average, 28 offences for every 100,000 cards issued in Jordan, with increasing and decreasing ratios for each single year. The crime of "Stolen Card" contributed by 4.3% to the total with a similar contribution for the "Lost Card" crime. The "Counterfeit Card" has a larger share of 34.1%, while the "Card Not Present" issue dominates with a contribution of 57.3%.

The "Revolving" and "Charge" cards were the most vulnerable with an average share of 88% in the above mentioned three-year period. The criminals conducting these fraudulent acts are categorized as: local, external, organized-crime groups as well as the employees themselves. To conclude, Jordan is shown as becomming a targeted region for these groups.

الفصل الأول
خلفيةُ المشكِلة وأهميتُها

1.1 المُقَدِّمَة

دخل العالم مرغماً إلى عصر العولمة، وكان نتيجة ذلك أن زالت الحدود التجارية وأصبح تنقل الافراد والبضائع متاحاً والنشاط الاجرامي العالمي اكثر اتساعاً، وازدادت مساحة عالمية الجريمة لنرى الجرائم العابرة للحدود. حيث نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من حياتنا الاجتماعية بفعل صيرورات كونية تذوب فيها الثقافات والاقتصادات والحدود القومية، وتقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة ومن هنا فنحن أمام اقتصاد كوني (هيرست، طومبسون، 2001/1999)، وهذا هو عصر العولمة التي بات فيه العالم قرية صغيرة تذوب فيها الثقافات والاقتصادات والحدود كما ذكر سابقاً.

وبظهور العولمة فقد تفتحت أمام الناس الآفاق الواسعة والجديدة للإطلاع على العالم بكل إنجازاته ومشكلاته دون أن يعقبها حاجز أو حدود أو زمن، وذلك نتيجة الاتصالات وشبكات المعلومات (الزيدي، 2003). وما يهمنا هو عالم الاتصالات من سرعة وتغير وما يحتويه من مضامين، وأثر ذلك على النشاط في حياتنا.

كما تشكل شبكة الإنترنت إحدى أبرز التقنيات في مجال شبكة المعلومات الدولية في العالم، والتي أحدثت صيحة جديدة في حجم المعلومات المقدمة للإنسان بكلاف قليلة، ووقت قصير، وإنجاز أكبر (الزيدي، 2003). فأصبحنا أمام نقل سريع للأفراد والبضائع والمعلومات، وبالتالي تنقل نشاط إجرامي عابر للحدود، وظهور الجرائم المستحدثة.

والجرائم المستحدثة هي: كل ما ظهر على الساحة في الفترة الأخيرة من نوعيات حديثة للإجرام، وطرق ارتكابها، وأساليب حديثة لارتكاب جرائم معروفة من قبل، وكيفية الفرار من العدالة عن طريق تلك الأساليب التي تسبب آثاراً

اقتصادية يقدرها صندوق النقد الدولي بـ 500 بليون دولار سنوياً، ومن أمثلة الجرائم المستحدثة الجريمة المنظمة (ابو شامة، 1999).

فالجرائم المنظمة من الأنماط الحديثة للإجرام. ففي بداية التسعينيات بدأ بشكل واضح ظهور الجريمة المنظمة عبر الدول على الساحة العالمية. ذلك كان نتيجة للمتغيرات التي أفرزتها الظروف السياسية والإقتصادية العالمية. ولعل أبرز هذه المتغيرات هو النمو المتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية ووسائل الاتصالات الحديثة، وظهور العولمة (أليوسف، 1999).

هكذا في ظل العولمة يصبح نشاط الجريمة المنظمة دولياً أكثر منه إقليمياً أو محلياً. ذلك أن العولمة لعبت دوراً في التكوين العلمي في المعلومات ووسائل نقلها، مما أوصلنا إلى القرية العالمية. وأصبحت أجهزة الاتصال والمعلومات متاحة بشكل واسع، ولا شك أن هذا كله بصالح رفاهية الإنسان، ولكن في الوقت نفسه فإن مظاهر هذه العولمة تساعد في أن تكون سلاحاً في يد المافيا والعصابات الإجرامية للاستفادة من تلك التقنيات في عمليات التنصت والاحتيال على المصارف والمستودعات المالية. (ابو شامة، 1999).

ولخطورة هذه العصابات، دعت المؤتمرات العلمية والقانونية، القومية والدولية، إلى التنبه للخطر الداهم على البشرية من الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود، مثل غسيل الاموال وتهريب الاسلحة وجرائم الكمبيوتر (زيد، 1999). فالظواهر الإجرامية المستحدثة، وما ظهر على الساحة في الفترة الاخيرة من نوعيات حديثة في الإجرام، وأساليب متطورة، أصبحت هاجساً أمنياً ليس فقط في الدول الغربية، بل أيضاً في الدول العربية. والسبب أن هذه الجرائم ليست محلية الطبع بل هي عابرة للدول أو أن التقنية جعلتها كذالك. ولأنها ظاهرة تؤرق المجتمع الدولي، يستدعي ذلك البحث العلمي حولها وعن أسبابها وكيفية التصدي لها. (أبو شامة، 1999).

وتكمن خطورة هذه الجرائم في أنها أصبحت تتعدد وتتبدل بحيث أصبح من العسير السيطرة الكاملة على عددها وأنواعها أو حجمها. ومن هذه الظواهر التي لفتت الانتباه في الآونة الأخيرة جرائم بطاقات الائتمان.

(أبو شامة، 1999). وبسبب التركيب التقني لهذه البطاقات دخلت عـالم الخـدمات المصرفية نتيجة تغيرات نوعية وأسباب موضوعية أدت إلى تحـول جـذري فـي أساليب التسوية المالية (الخليل، 2000). فانطلقنا إلى عالم التسديدات التكنولوجيـة التي تؤثر على مخاطر التشغيل في البنوك التجارية لأنها أصبحت اللاعب الأساسي في نظام التسديد. فهناك مخاوف مستمرة بسبب ما توفره التكنولوجيا الحديثة، والتي تبدأ بالظهور عندما تمر هذه التسديدات في عملية التسـوية النهائيـة. لقـد أثبتـت الدراسات الحديثة أن المخاطر المقرونة بعمليات الدفع وتسـديدات البيـع المفـرق والأنظمة التكنولوجية هي مخاطر منتظمة (Lemieux, 2003).

وجرائم بطاقات الائتمان من الأمور الهامة التي تركز عليها كافة المجتمعات المتقدمة والنامية. ففي العالم المتحضر بدأت تتلاشى ظاهرة النشالين وجرائم المـال التقليدية التي تقوم على عنصر مشترك وهو أخذ المال المنقول (ألسرقة)، ذلـك لأن الأشخاص لم يعودوا يتعاملون في النقود إلا في إطار محدود وأصبح التعامـل فـي أحيان كثيرة ببطاقات الائتمان. (الحمود، 1999).

وفي الأردن أصبح التعامل ببطاقات الائتمان يلعب دوراً مهماً حيث أن عـدد الصادر من البطاقات وصل إلى 1.2 مليون بطاقة، حيث كان الأردن رابـع دولـة عربية تخترق حاجز المليون في بطاقات الائتمان. أما التجار المتعـاملين ببطاقـات الائتمان فقد وصل عددهم 30,000 تاجر (الرأي، 12468). وهذا ما أكدتـه عـدة تقارير صادرة عن الفيزا كارد العالمية ومن ذلك التقريـر الصـادر عـام 2003 والمعنون بـ ـ (Jordan Surges Past Million Milestone in New Boost) والـذي يؤكد أن الأردن إجتاز مرحلة المليون في إنطلاقة جديدة. ومن هنا وعند العودة إلى التطورات التي حصلت على الساحة الأردنية فالأردن ليس استثناء. فلقد دخلنا عصر العولمة، وانتشر استخدام التقنيات في الأردن بشكل كبير. فإذا أخذنا في الاعتبار أن شركات الإنترنت في الأردن أصبحت ذات أعداد كبيرة والتنـافس بينهـا مسـتمر ومتزايد، أضف إلى ذلك استخدام التقنيات التعليمية في الأردن ودخول الحاسوب إلى المنازل، كل ذلك يدل على أننا في بلد تنتشر فيه التقنيات الحاسوبية، وغـدا الأردن متأثراً بعصر العولمة كباقي دول العالم.

ودخل الساحة الأردنية كثير من التقنيات الحديثة كأجهزة الصراف الآلي Automated Teller Machine (ATM)، وتوفر كثير من الخدمات باستخدام التقنيات الحديثة كخدمات متابعة الحساب، والتجارة الالكترونية حيث أصبح بالإمكان شراء البضائع من بعض المحلات التجارية إلكترونياً، وأصبح بالإمكان دفع الفواتير آلياً، ودخلت الرقيقة الذكية (SMART CHIPS) على بعض أنواع بطاقات الائتمان، وانتشرت الأجهزة الإلكترونية التي تستخدم في عمليات الدفع ببطاقات الائتمان وانخفضت نسبة الدفع اليدوي.

وتبعاً لذلك فقد ركزت هذه الدراسة على جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال إيجاد عدد الحالات التي تعرضت لها البنوك التي أُخذت كعينة، وتحديد أشكال هذه الجرائم وإيجاد نسبها المئوية، والكشف عن أكثر أنواع بطاقات الائتمان تعرضاً للمخاطر، وتحديد الفئة التي ترتكب مثل هذه الجرائم، ثم الانطلاق لتبيان هل منطقتنا منطقة مستهدفة من قِبَل عصابات الإجرام، ولماذا؟

2.1 مشكلةُ الدراسة

وُجدت بطاقة الائتمان نتيجة لتغيير نوعي في عمليات الدفع ونتيجة لأسباب موضوعية. فقد تم التحول العالمي من المستندات والوثائق الورقية إلى المستندات والوثائق اللادائنيه (بصله، 1995). ومع انفجار ثالث ثورات العالم "ثورة تقنية المعلومات"، فقد اتجهت أعمدة النشاط الاقتصادي في الدول الحديثة (البنوك) الى أتمتة أعمالها حتى لا تغرق في بحر غير متناهٍ من الأوراق. وبعد أن أصبح الحديث عن ثورة أصغر "ثورة التكنولوجيا المصرفية"، وصلنا لنتائج هائلة مثل النقل الإلكتروني للأموال واستخدام بطاقات الائتمان. وكان ذلك تعزيزاً للسرعة (الخليل، 2000).

وكان نتيجة تنامي الدفع ببطاقة الائتمان ظهور نمط جديد من المجرمين، ونمط جديد من الجريمة تقوم على استخدام آليات وتقنيات جعلتها ذات خصوصية مميزة لارتكاب الجرائم، وأساليب للتحايل تركت بصماتها في جرائم التزييف والتزوير (بصلة، 1995). فعلى سبيل المثال، ازدهر التزوير في بطاقات الائتمان بفضل استخدام أدوات إلكترونية كآخر ابتكارات قراصنة المعلومات في الولايات

المتحدة الأمريكية عن طريق جهاز حجمه أصغر من علبة السجائر يقـرأ بطاقـات الائتمان ويخزن المعلومات الموجودة عليها في ثانية واحدة. وغالباً ما تَحدُث هـذه العمليات في المطاعم عند تسليم بطاقات الائتمان الى خدام غير أُمناء عنـد عمليـة الدفع (أليوسف، 1999).

ومن هنا فإن تقليد بطاقة الائتمان يمثل تهديـدا مباشـراً وفوريـاً وسـريعاً للاقتصاد العالمي والمحلي؛ إذ أن تقليد العملات الورقية والشـيكات يمثـل تهديـداً موضعياً يمكن التحكم به أما تقليد بطاقات الائتمان فانه يمثل تهديداً سرطانياً يتأثر به حامل البطاقة في أي موقع من العالم (بصله، 1995). وعليه فإن عالميـة الجـرائم المستحدثة بشكل عام لم تصـاحَب حتـى الآن بعالميـة القـوانين التـي تكافحهـا (الخليفه، 1999).

إن الاحتيال ببطاقات الائتمان مشكلة تتفاقم. ويوضح ذلك التقارير الصـادرة عن المركز الوطني لجرائم الياقات البيضاء، حيث بَينَت أن فيـزا وماسـتر كـارد أوردت خسارة 110 مليون دولار بسبب الاحتيال من عام 1980 حتى عام 1995، وقد ارتفعت هذه العمليات بشكل كبير حيث أن الخسائر وصـلت الـى 1.6 بليـون دولار سنوياً بعد عام 1995 (WhitecollarcrimeFYI.com).

وفي منطقتنا العربية أصبحت بطاقات الائتمان تأخذ مكان الشيكات في أوامر الدفع، والتقدم باستخدام بطاقات الائتمان عالمياً أدى إلى تزايد ونمو استخدام بطاقات الائتمان في الدول العربية. وبذلك أصبح يطفو على السطح حالات مـن التلاعـب والتحايل والتزوير أخذت تتزايد بحيث قُدرت الخسائر عام 1993 بأكثر من بليـون دولار في الولايات المتحدة الأمريكيه وحدها. كما ظهرت حالات عديدة من التزوير والتحايل والتلاعب في منطقتنا العربية مثل دبـي والقـاهرة وعَمـان والبحـرين (الخوالدة، القدومي، 2000). ومن ذلك الجدول رقم 1 الصادر عـن الماسـتركارد العالمية الذي يُورد خسائر الاحتيال ببطاقات الائتمان بالنسبة للبطاقـات الصـادرة. ويوضح الجدول أن مجمل الخسائر بالنسبة للاحتيـال الحاصـل علـى البطاقـات الصادرة هو 817.7 مليون دولار.

جدول رقم (1)

خسائر الماستركارد لعام 2002 بالنسبة للبطاقات الصادرة

المنطقة	الخسائر (مليون دولار)	النسبة المئوية
آسيا	49.0	%6.0
كندا	39.8	%4.5
أُوروبا	230.0	%28.1
LA*	30.4	%3.7
SAMEA**	5.6	%0.7
أمريكا	465.9	%57.0
المجموع	817.7	%100

المصدر(MaterCard International, 2003)

*(LA) وتعني: Latin America

**(SAMEA) وتعني: South Asia Middle East Africa.

حيث كانت أمريكا تشكل أعلى نسبة من الخسائر الحادثة يليها أوروبا فآسـيا وكندا. ويجب التنويه هنا الى أن الاحتيال الذي حصل على البطاقات الصادرة، هـو الذي تعرضت له المؤسسات التي تُّصدِر بطاقات ائتمان في البلد نفسه. أما الجـرائم التي تعرضت لها البطاقة في مكان غير مكان المؤسسة التي أصدرتها فهي جـرائم البطاقات المقبولة. ويوضح الجدول رقم 2 أن مُجمل الخسـائر بالنسـبة للاحتيـال الحاصل على البطاقات المقبولة هو 817.7 مليون دولار أيضاً.

جدول رقم (2)

خسائر الماستركارد لعام 2002 بالنسبة للبطاقات المقبولة

المنطقة	الخسائر (مليون دولار)	النسبة المئوية
آسيا	71.8	%8.8
كندا	34.5	%4.2
أُوروبا	233.9	%28.6
LA	43.7	%5.3
SAMEA	13.8	%1.7
أمريكا	412.7	%50.6
غير معروف	6.3	%0.8
المجموع	817.7	%100

المصدر (MasterCard International, 2003)

هذا يعني أن مجمل خسائرالماستر كارد العالمية الناتجة عن الاحتيـال فـي بطاقات الائتمان هو 1.6354 بليون دولار عام 2002 بالنسبة للبطاقات الصـادرة والمقبولة.

عند الحديث عن التقرير الصادر عن المركـز الـوطني لجـرائم الياقـات البيضاء، تَبين أن فيزا وماستر كارد أوردت خسـارة 110 مليـون دولار بسـبب الاحتيال بين عامي 1980 و 1995، وقد ارتفعت الخسائر بشكل كبير ووصلت الى 1.6 بليون دولار سنوياً بعد عام 1995. لكننا نجد في عام 2002 أن الخسائر كانت 1.6354 بليون دولار كما أوردتها ألماستر كارد وحدها دون الفيزا، مع العلم أنـه من المتوقع أن خسائر الفيزا أيضاً لا تقل عن البليون دولار حيث أن الفيزا تُشـكل 57% من البطاقات المستخدمة في العالم، لذلك فإن خسائرها لا تقل عـن خسـائر الماستر كارد العالمية، علماً أن الماستر كارد تشكل 29% من البطاقات المستخدمة عالمياً، و12% لشركة الأميريكان إكسـبرس و1% لشـركة JCB و1% لشـركة

الداينرز كلـب، والتـي تمثـل أكبـر الشـركات المصـدرة للبطاقـات عالميـاً (Visa International, 2003). ويشير الجدول رقم 3 إلى نسـب جـرائم بطاقـات الائتمان التي تعرضت لها الفيزا العالمية مقارنة بعدد البطاقات لعام 2002:

جدول رقم (3)

جرائم الفيزا العالمية نسبة إلى البطاقات الصادرة

لعام 2002

الوقت	**النسبة**
الربع الثالث 2001	%8
الربع الرابع 2001	%8
الربع الأول 2002	%7
الربع الثاني 2002	%7

المصدر (Visa International, 2003)

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك جرائم بطاقات ائتمان علـى المسـتوى العالمي، فهناك ثماني حالات لكل 100 بطاقة. وهذا يعني وجود خسائر عالمية يجب الانتباه لها.

ومن أمثلة التلاعب والتحايل في منطقتنا العربية ما ورد في بيان صحفي عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في اجتماعـه بتـاريخ 2003/6/22، وموضوعه: الاحتيال الإلكتروني الذي نفذ على عدد قليل من أجهزه الصراف الآلي لعدد من البنوك العاملة، فقد بين أنه تم التوصل الى عصابة من المحتالين في أُمور الكمبيوتر تمكنت من إدخال جهاز قارئ إلكتروني في فتحة إدخال البطاقة في سـتة من أجهزة الصرف الآلي وتمكنت من خلال هذا الجهاز من تسجيل بيانات مجموعة من البطاقات. وأيضاً عن طريق كاميرا صغيرة الحجم أُلصقت في مكان فوق فتحة جهاز الصراف الآلي تم تصوير عملية إدخال الرقم السري وتمكنت العصـابة مـن إنتاج بطاقات مُستَنسخة لبطاقات العملاء الأصلية واسـتخدامها لاحقـاً مـع الـرقم السري. وقد حُدِدَت الخسارة بـ 1.6 مليون درهم إلى تاريخ إصدار البيان (البنـك المركزي الإماراتي، 2003).

وفيما يتعلق بالدول العربية إجمالاً، فهناك نُدرة فـي المعلومـات المتـوافرة والدقيقة عن حجم بعض الظواهر المستحدثة. وكون هذه الجرائم ليست محلية وإنما بطبيعتها عابرة للحدود، يمكن أن تنتقل هذه الظواهر مع نشوئها في دول أُخرى (ابو شامه، 1999). ومن المتوقع أن الدول العربية أصـبحت مسـرحاً لـبعض هـذه النشاطات الإجرامية. ولأن الأردن دولة من الدول العربية التـي إسـتُخدِمت فيهـا التقنيات على نطاق واسع، وأصبحت متيسرةً فيها بشكلٍ ملحوظ، فقد هـدفت هـذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على صورة من صور هذه الجرائم المستحدثة في الاردن، وهي جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية.

بالرغم من إستخدام المصارف العربية ومنها الأردنيـة للحاسـب، وإدخـال بطاقة الصراف الآلي (ATM) وبطاقة الائتمان في الأردن إلى حيز التداول، ورغم نمو الصناعة الإلكترونية ونمو التلاعب والتحايل المرافق، إلا انه لا يوجد معلومات دقيقة أو إحصاءات رسمية في ما يتعلق بجرائم بطاقـات الائتمـان. والمعلومـات المتوافرة نادرة. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة من الشـرطة والمحاكم حول هذا النوع من الجرائم. أضف إلى ذلـك صـعوبة الوصـول إلـى معلومات في البنوك الرئيسة نفسها لما تعتبره من معلومات سرية يجب ان لا تخرج عن نطاق العاملين في هذا المجال.

وبذلك نجد أن الدراسات المنشورة في هذا المجال محدودة للغاية، وإن وجدت فإن هذه الدراسات صادرة عن جهات مالية ومصرفية، لكن من النادر جداً أن نجـد دراسات صادرة عن مؤسسات البحث العلمي. والمنشورات في الغالب تُركز علـى نوع واحد من جرائم بطاقات الائتمان، مثل التركيز على سرقة الهوية، أو اختـراق الشبكات للوصول الى معلومات البطاقة، الخ.....

في دولة مثل الولايات المتحدة، اسـتقبل مكتـب لجنـة التجـارة الفدراليـة Federal Trade Commission (FTC) شكاوى سرقة الهوية، وقد وجد فـي عـام 2000 أن أكثر من نصف الشكاوى تحتوي على احتيال ببطاقة الائتمـان. وفيهـا يستعمل المجرم المعلومات الشخصية للضحية ويقوم بالاتصال بشركات البطاقـات ويطلب تغيير العنوان البريدي بحيث يستقبل هو الفواتير. فعندما تصبح الفواتير غير

موجهة للشخص المعني لا يدرك أن هناك احتيال ببطاقته إلا بعد حين. وهذا مثـال على سرقة الهوية التي تستخدم أساليب غير قانونية (Berry, 2001).

لا شك أن لكل بحث مشكلة، والمشكلة في هذه الدراسة تكمن في انـه عنـد البدء في إعدادها كانت هناك ندرة في المراجع وقلّة فـي الدراسـات حـول هـذا الموضوع. والدراسات العربية الموجودة هي في الغالب دراسات قانونية، ومن هنـا تبرز المبررات لإنجاز هذه الدراسة في هذا الموضوع الهام. كذلك تكمـن مشـكلة الدراسة في انه لا توجد معلومات دقيقة وواضحة في العالم العربي بعامـة والأردن بخاصة عن جرائم بطاقات الائتمان. ولا يوجد إحصاءات صادرة عـن أيـة جهـة رسمية في الأردن فيما يتعلق بهذا النـوع مـن الجـرائم. أضـف إلـى ذلـك أن الإحصاءات العالمية في هذا المجال موجودة ولكن بشكل لا يساعد على معرفة حجم المشكلة. حيث أن ما نشر عالمياً بالنسبة لجرائم بطاقات الائتمان سـواء أبحـاث أم إحصاءات إنّما هو محدود للغاية.

أضف إلى ذلك أيضاً صعوبة تحديد أنواع بطاقات الائتمان المسـتعملة فـي الدفع، حيث أن أغلب المراجع تُركز على أربعة أنـواع لبطاقـات الائتمـان، مـع الملاحظة أن النوع الرابع وهو البطاقة الذكية لا تُستخدم في عملية الدفع وهي بذلك ليست نوعاً منفصلاً، بل يُمكن إحتواؤها في البطاقات التي تُستخدم في عملية الـدفع أي أنها رقيقة ذكية يمكن إدماجها في أي نوع من أنواع بطاقات الائتمـان، كـذلك بطاقة ضمان الشيكات فهي غير موجودة في الأردن. أي أن هناك صعوبة في تحديد البطاقات المستخدمة في الدفع، ليس فقط أن بعض أنواع البطاقات المـذكورة فـي الدراسات السابقة والمراجع غير موجودة على أرض الواقع، بل أيضا صعوبة فـي تحديد أنواع البطاقات الصادرة عن البنوك حيث إن هناك تنوعاً فيها.

ومن مشكلات الدراسة أيضاً أن جرائم بطاقات الائتمـان معقـدة ومركبـة ومتطورة تقنياً، وهي جرائم كثيرة من حيث النوع ويصعب حصرها في عدد معين؛ فهناك أشكال وأساليب متنوعة، مرتكبوها مختلفون وتصنيفها صعب، حيث إنها من الجرائم المستحدثة، والجرائم التقنية، وكذلك جرائم ذوي الياقات البيضاء، والجـرائم المنظمة، وهي متغيرة في أساليبها حيث أنها تتطور في كل يوم، ومن هنا حاولنا في

هذه الدراسة حصر هذه الجرائم بما تحدث به هنري سكوبر في المـؤتمر العـالمي الذي عقده الماستر كارد في شهر حزيران من عام 2003م.

ومن مشكلات الدراسة، إضافة لما سبق، وجود ما يُسمى بجـرائم بطاقـات الائتمان المتعلقة بالإصدار، وجرائم بطاقات الائتمان المتعلقـة بـالقبول، حيـث أن الأولى هي من الجرائم التي تتعلق بجهة الإصدار (في الأردن مثلاً) كتزوير بطاقـة صادرة عن جهه في الأردن، وتتعامل الحالة الثانية مع الجريمة التي تحـدث فـي الأردن بغض النظر عن مصدر البطاقة، وإن مجال بحثنا سوف يتركز على الحالة الأولى؛ لأن الجرائم التي تتعلق بالقبول يصعب إيجاد إحصاءات لها عـن طريـق المؤسسات المالية والمصرفية الأردنية.

وتأتي هذه الدراسة لتبين إذا كان هناك جرائم بطاقات ائتمان في المملكـة الاردنية الهاشمية. وما هي أشكال جرائم بطاقات الائتمان التي تتعرض لها البنـوك في الأردن؟ وما هي النسبة المئوية لحدوث كل نوع على حدة؟ وأي أنواع البطاقات أكثر تعرضاً لمثل هذه الجرائم؟ ومَن هي الفئة التي تقوم بمثل هذه الجرائم؟ وهـل الأردن من المناطق التي تتجه اليها عصابات البطاقات؟

ومن هنا فمن المتوقع أن تكون هذه الدراسة الأولى من حيث محاولة البحـث عن الإحصاءات العالمية والاقليمية والمحلية في الأردن، وقد تُساهِم هذه الدراسة في زيادة وعي المجتمع الأردني بمخاطر استخدام بطاقات الائتمان. بالإضافة إلى زيادة معرفته بالجرائم التي تُرتَكَب من قِبَل العصابات المنظمة التي تستفيد مـن التطـور التقني بشكل غير مشروع؛ وبهذا سيكون لهذه الدراسة مساهمة علمية.

3.1 محددات الدراسة:

1. اقتصرت الدراسة على جرائم بطاقات الائتمان بالنسبة للبطاقات الصـادرة عـن المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن، ولم تشمل الدراسة جانـب البطاقـات المقبولة في الأردن بغض النظر عن مكان إصدارها، فالجرائم المتعلقة بـالقبول يصعب إيجاد إحصاءات لها عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية الأردنية.
2. هناك محددات تتعلق بالفئات مرتكبة هذه الجرائم والتي حددت لأول مرة في هذه الدراسة بشكل واضح، والمحددات هنا عدم قدرة الدراسة على على تحديد النسب

المئوية فيما يتعلق بمرتكبي هذه الجرائم في الأردن وذلك لعدم وصولنا لمرحلـة متقدمة تؤهلنا للوصول لمرتكب الجريمة سواء أكان هذا المجرم داخل الأردن أم خارجه.

4.1 أهدافُ الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى الكشف عن جرائم بطاقات الائتمان في الأردن. وذلك من خلال:

1. طرح عدد الحالات التي تعرضت لها البنوك الرئيسية في المَملكـة، ومقارنتهـا بمجموع البطاقات المُستخدمة.
2. الإنطلاق لتخصيص كل جريمة على حِدة ودراسة حجمهـا بالنسـبة للجـرائم الأخرى.
3. تحديد البطاقة الأكثر تعرضاً لمخاطر جرائم بطاقات الائتمان.
4. دراسة الفئة مُرتكبة هذه الجرائم حسب كل جريمة بشكلٍ منفصل.
5. البحث في كون الأردن من المناطق المستهدفة من قبل عصابات البطاقات.

5.1 أهميةُ الدراسة

غَدت مقولة "مجتمع بِلا شيكات وبِلا نقود" جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الاقتصاد العالمي المُعاصر، بعد أن كانت ضرباً من ضروب الخيال. لكن هذا الجانب العلمي من الحياة صاحبهُ جانب من الأنانية والظلمة من عِصابات الإجرام التـي اسـتغلته بأساليبها غير المشروعة (الخليل، 2000).

ومع بزوغ التجارة الإلكترونية والإنترنت، أصبحت المعلومـات الشخصـية تُجمع وتُرسل إلكترونياً حول العالم عبرَ صفحات إلكترونية. فصار هناك إمكانيـة لتخزين وتحليل كميات كبيرة من المعلومات، وبالتالي إمكانية التحايـل والتزويـر لبطاقات الائتمان (Berry, 2001).

ومن هنا تظهر الحاجة ملحة لدراسة جرائم بطاقات الائتمان؛ حيثُ إن هـذه البطاقات باتت وكأنها إشكالية تجعل البعض يتخوف من الآثار السلبية لنمو التقنيـة محلياً وإقليمياً وعالمياً، من حيث أن هناك سهولة نسبية في تزييف البطاقة، في مقابل

صعوبة إثبات صور التلاعب والتحايل، ومن حيث أنه ليس هناك أحكام للسـيطرة على سرية المعلومات وبيانات البطاقة عالمياً.

ومع إنتشار استخدام بطاقات الائتمان في الأردن حيثُ وصل عدد مستخدمي هذه البطاقات إلى 1.2 مليون مستخدم، وعدد التجار 30,000 تاجر من المتضمنين للبطاقة كما ذكر سابقا. ومع تَوقُّع زيادة هذه الأعداد في الأعوام القادمة، ومع وجود حالات فِعلية في الأردن للاحتيال والتزوير في البطاقات، حيـثُ خَسِـرت السـوق الأردنية، على سبيل المثال، ما قيمتُه 52000 دينار في عام 1994 و جرى ضـبط 25 بطاقة مزيفة بحوزة سياح أجانب (بصلة، 1995). ومع عدم وجود الدراسـات التي تورد الأرقام في الأردن، تَبرُز القيمة النظرية والتطبيقية للدراسة؛ حيث إن هذا البحث سوف يساهم في عرض موضوع جرائم بطاقـات الائتمـان، وذكـر عـدد الحالات التي تعرضت لها البنوك في الأردن خلال الأعوام 2001، 2002، 2003. وذلك من خلال التواصل مع مديري وموظفي بطاقات الائتمان في البنوك الرئيسـية في المملكة الأردنية الهاشمية. وكذلك مع الشركات المصدرة للبطاقات حيث جـرى الاتصال مع أكبر شركتين عالميتين لإصدار البطاقات، وهما شركة الفيزا كارد في الأردن وشركة الماستر كارد العالمية من خلال المؤسسـات الماليـة والمصـرفية المصدرة لبطاقات الماستر وغيرها.

وتكمن أهمية الدراسة أنهـا تعـرض لدراسـة الكثيـر مـن المعلومـات والملاحظات التي يطرحها الخبراء في هذا الشأن، وغير الموجودة فـي المراجـع المتوافرة أو التي فيها بعض اللبس والاختلاط مثل أنواع البطاقات من حيث الـدفع وغيرها من المعلومات والملاحظات التي سوف تعرض في حينها.

وعلاوة على ذلك، تاتي أهمية الدراسة بما سوف تضيفه الى التراكم العلمـي والمعرفي من دراسات في الجرائم المستحدثة الآخذة في الانتشار والتطور يوماً بعد يوم. وبما سوف تولده من دراسات جديدة في المستقبل فيما يتعلق بجرائم البطاقات.

ومع تقديم الإحصاءات عن جرائم بطاقات الائتمان فـي المملكـة الأردنيـة الهاشمية، تضع الدراسة الأساس لتقدير حجم المشكلة فـي الأردن لوضـعها أمـام صناع السياسة وغيرهم من الباحثين لتطرقها للتركيز على عدد الحالات في جـرائم

بطاقات الائتمان لأول مرة في المملكة. وسوف تُسهم أيضاً في تشجيع إنجاز مثـل هذا النوع من الأبحاث مع ندرة الدراسات والإحصاءات، وتنفيذ دراسات مسـتقبلية؛ ذلك أن هناك قِلةً في البحوث أو في المحاولات للبحث في هذا النوع من الجرائم في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

نُشير في البدء إلى أن مفهوم بطاقات الائتمان يَكتنِفُهُ بعضُ الغموض، فإن مصطلح بطاقة الائتمان (CREDIT CARD) يُطلق على نوع من أنواع هذه البطاقات، من حيث عملية الدفع، ويُطلق أيضاً على مُجمَل أنواع البطاقات. حيثُ تُصنف أنواع بطاقات الائتمان من حيث الدفع لتَشمل بطاقة الائتمان (Credit Card)، وبطاقة الدفع الفوري (Debit Card)، والبطاقة المدفوعة مسبقاً (Prepaid Card).

وبطاقة الائتمان هي البطاقة البلاستيكية التي تحوي صوراً مجسمةً وشريطاً ممغنطاً إضافةً إلى حيز خاص بالتوقيع (اليوسف، 1999)، والتي تتضمن معلومات معينة مثل اسم حاملها، ورقم حسابه، والتي تُصدِرُها جهات معينة عادةً ما تكون بنكاً أو مؤسسة مالية، والتي تُمَكن حاملها من سداد قيمة مشترياته عن طريقها (الحمود، 1999). أي أنها تُستَخدم كبديل للنقود لتسديد قيمة المُشتريات.

تُصنَع بطاقات الائتمان من كلوريد الفينيل غير المرن على شكل رقائق لا يزيد سُمكها عن 1ملم. يتم طباعة المعلومات عليها بواسطة خاطة من الاحبار، ويُثبَت عليها شريط ممغنط يكون موقعهُ سطحياً بالنسبة للبطاقة، وتتم حمايتهُ بِطَبقة من الراتنج، ويتم تشفير المعلومات الخاصة بالعميل على هذا الشريط الممغنط. وتحتوي البطاقة على شريط خاص لتوقيع صاحبها. وتصدر البطاقات عن المؤسسات المصرفية والبنوك والشركات الكبرى وتُستخدم كبديل للنقد. (وقيع الله، 2003) .

بدأ الانسان منذ فجر التاريخ بالمقايضة في التبادل التجاري،حيث كان الغرض من عملية الإنتاج وجود الاستهلاك أي أن وجود جميع المنتجات والحاجات هي تلبية للاستهلاك ومن هنا قام التبادل وهو عبارة عن تبادل منتج مقابل منتج آخر، حتى قام الذهب في أواخر القرن التاسع عشر كبديل للنقد، وقد كان ذلك تحت

ما يسمى بـ نمط الإنتـاج الطبيعـي أي علاقـات اجتماعيـة أدت إلـى علاقـات الإنتاج(نابلسي، 1992). إلى أن حلت النقود محل المقايضة. ومع مرور الزمن قام الشيك كمنافس للنقد، أما في العصر الحاضر، فإن النقد والشيك يلاقيان منافسة مـن بطاقات الائتمان (أبو جوده، 1999).

وفي الأصل، ترجع فكرة بطاقات الائتمان إلى ما كتبه إدوارد بيلامـي فـي كتابه "النظر إلى الوراء" عام 1888، حين تحدث عن حاجات المجتمـع والاكتفـاء الذاتي بحيث لا يحتاج الفرد للمبادلات مع الآخرين، وعن طريـق إصـدار بطاقـة ائتمـان يسـتطيع بواسـطتها الحصـول علـى مـا يريـد مـن المخـازن. (ألعطير، 1995).

وبدأت فكرة بطاقات الائتمان، عندما قامت شركات البترول فـي الولايـات المتحدة الأمريكية عام 1914 بإصدار بطاقات لعُملائها، لشراء ما يحتاجونـهُ مـن وقود من منافذ التوزيع التابعة لها، على أن يتم تسوية هذه المشـتريات مـن قِبـل العملاء في نهاية كل مدة متفق عليها.

أما البداية الحقيقية لبطاقة الائتمان فكانت عندما كان الصديقان فرانك بكنمار ورالف شنيدر في عام 1950 يتناولان طعام الغداء في مطعم، عندما فوجئ الاثنان وقت الحساب أنهما نسيا نقودهما. وقد قادهما هذا الموقف إلى التفكير فـي إنشـاء مؤسسة تضمن للمطاعم المُشتَركة دفع حسابات العملاء المنضمين إليها. وبموجـب ذلك يتم منح هؤلاء العملاء بطاقات خاصة بهذه المؤسسة والتي كانت مقصورة فقط على المطاعم، وقد سميت هذه البطاقة لذلك بإسم (Diner's Club).

وأول من أصدر تلك البطاقة من البنوك كان بنك فرانكلين ناشيونال في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سميت بإسـم (National Card). ثـم تَبِعَـهُ البنـك الأمريكـي عـام 1958، والـذي أصـدر بطاقـة سُـمِيت بإسـم (American Card). ومن هنا بدأت إنطلاقة البنوك في إصدار بطاقات الائتمان، إلى أن ظهرت بطاقة (American Express).

أما في أوروبا، وبالذات في بريطانيا، ظهـرت بطاقـة (Barclay Card)، والتي بقيت حتى صدر عن مجموعة البنوك البريطانية بطاقـة (Access). وفـي

فرنسا ظهرت بطاقات الائتمان الأولى عام 1967، وهي أشهر البطاقات في فرنسا وتسمى بـ (Carte Bleue). وهكذا وَجَدت بطاقات الائتمان طريقَها إلى عالم الخدمات المصرفية.

أما بالنسبة للعالم العربي فقد دخلت أُولى البطاقات الممغنطة إلى السوق العربية وكانت على شكل بطاقة الدفع الفوري (Debit Card)، ومن خلال البنك الإفريقي العربي في جمهورية مصر العربية عام 1981، وقد عُرِفت بإسم فيزا كارد البنك العربي. ثم المملكة الأردنية الهاشمية حيث ظهرت بطاقة (Petra Card) عام 1982، والتي أصدرها بنك البتراء الذي وُضع تحت التصفية عام 1989. وبعد ذلك تم الإتفاق بين خمسة بنوك أُردنية لتأسيس شركة وساطة مالية بإسم (الشركة الأردنية للخدمات المصرفية)، والتي استمرت حتى عام 1998 حين أعلنت ثمانية بنوك أُردنية، بمساهمة شركة فيزاكارد العالمية، تأسيس شركة (فيزا الأردن لخدمات البطاقات)، وقد كانت النموذج الأول من نوعه في المنطقة العربية بشكلٍ خاص، والعالم الثالث بشكلٍ عام. (بصلة، 1995، الحمود، 1999، الخليل، 2000، طوبيا، 1999).

أنواع بطاقات الائتمان المستخدمة في الدفع:

1- بطاقة الائتمان (Credit Card): وتشمل البطاقة الدوارة (Revolving Card) التي يَتِم الدفع بها على فترات وأقساط باتفاق بين العميل والبنك، ولا تتطلب وجود رصيد في حساب حامل البطاقة؛ أي أن البنك يقوم بتغطية المبالغ ومن ثم يدفعها حامل البطاقة على شكل أقساط مقابل فوائد. أضف إلى ذلك بطاقة اعتماد النفقات (Charge Card) والتي يتوجب على حاملها دفع المبلغ المسحوب بالكامل في نهاية كل دورة مالية (وعادةً ما تكون شهراً)، ولا تتطلب وجود مبالغ مالية في حساب حاملها عند استِخدامِهِ لها.

2- بطاقة الدفع الفوري (Debit Card): والتي تَتَطّلب وجود رَصيد في حِساب حامل البطاقة ويتم خصم المبالغ من حسابه فوراً.

3- البطاقة المدفوعة مسبقاً (Prepaid Card): والتي تُغَذى بالرصيد مسبقاً وهي تُشبِه البطاقات المدفوعة مسبقا التي تُصدِرها شركات الهواتف النقالة.

المدخل لجرائم بطاقات الائتمان:

ألتعريف بجرائم بطاقات الائتمان:

الاحتيال ببطاقات الائتمان هو: الوسيلة الدولية لِتَحصيل أو امتلاك البضائع والخدمات والأموال عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة أو مفقودة أو ملغاة أو مزورة. وهذه الجرائم تقوم بها عصابات مُنَظَمة او حلقات إجرامية (WhitecollarcrimeFYI.com).

ولِتَزوير بطاقات الائتمان يَستخدم المُزَوِرون تقنيات متقدمة لتصنيع البطاقة. ويقومون بعمل نسخة من الهولوجرام (وهو الطيف المائي الموجود على وجه البطاقة والمُصَمم في الأساس للحماية من التزوير، ويحمل آخر جزء من رقم البطاقة، ويتكون هذا الجزء عادةً من أربعة أعداد). حتى إن الأشرطة المُمَغنَطَة التي تحتوي على المعلومات المُشفرة والموجودة على ظهر البطاقات يتم إعادة إنتاجِها بِسُهولة (WhitecollarrimeFYI.com).

هناك عدة أشكال جرائم بطاقات الائتمان (Schomper, 2003).

1. فُقدان البطاقة (Lost Card): ويحدث عندما تضيع البطاقة وبالتالي تُستَعمل بشكلٍ احتيالي من قِبَل شخص آخر غير مُخَول. وفي عام 2001 شكل فقدان البطاقة 12.5% تقريباً من خسائر الماستركارد العالمية (MasterCard International, 2002).
2. سرقة البطاقة (Stolen Card): ويحدث عندما تُسرَق البطاقة من قِبَل سارق من خلال السطو على المنازل أو سرقة المَحافِظ وغيرها من وسائل المجرمين واستعمالِها لأغراض إحتيالية. وقد شكلت سرقة البطاقة ما نسبته 23.5% تقريباً من خسائر الماستر كارد العالمية في عام 2001 (MasterCard International, 2002) والبطاقات المسروقة والمفقودة تشكل ما نسبتُهُ 46% من مُجمل خسائر الفيزا كارد عالمياً حسب تقرير الفيزا عام 1999 (Visa CEMEA, 1999).

وقد كانت البطاقات المسروقة والمفقودة تشكل مشكلة رئيسية على مستوى العالم، حتى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قبل أن تَظهر الطرفِيات الإلكترونية (electronic terminals) وتُصبِح منتشرة عالمياً وهذا

حسب ما ذكر في نشرة الصادرة عن الفيزا (Visa CEMEA, 1999) والمقصـود بالطرفيات الإلكترونية هو استعمال الماكنات الإلكترونية غيـر اليدويـة عنـد التجار، والتي تعتمد على الشريط الممغنط الموجود على ظهر البطاقة والمشـفر داخله معلومات البطاقة التي تفيد التاجرعند عملية الاتصال عن طريـق شـبكة عالمية في حال تمرير هذا الشريط لمعرفة صلاحية البطاقة، فتمرير الشريط هنا يفيد في علم التاجر في حالة سرقة البطاقة عند إيقافها من قبـل صـاحبها، أمـا الماكنات اليدوية والتي لاتعتمد على الإتصال بل تعتمد علـى واجهـة البطاقـة لتخزين معلومات البطاقة حيث يحمل التاجر في كل فترة معينة فواتيرة ويـذهب للبنك للمطالبة بالقيمة، وعندها يكشف سرقة البطاقة التي قبلها المجرم.

3. تزوير البطاقة (Counterfeit Card): ويحدث عندما تكون هناك بطاقة بلاستيكية مصنوعة مثل البطاقة الحقيقية ِلغَرض توليد الشفرة وإتمام حركة (transaction)، أو للقيام بإرسال المبالغ الى حساب آخر(Schomper, 2003). إنه الإجراء الـذي يتم بموجبهِ الحصول على المعلومات المتعلقَة بالحساب بطريقة غيـر قانونيـة وصنع بطاقة واستخدامها في الاحتيال. ويتم ذلك بالتصنيع الكامل لبطاقة مُزَورة تحتوي معلومات الحساب والتشفير والهولجرام، وأيضاً هناك عمليـات إعـادة تشفير بطاقات منتهية الصلاحية او مسروقة أو مفقودة باستخدام معلومات حساب آخَر. وقد بلغت خسارة الماستركارد عالمياً في عـام 2001 مـن الـتَـزوير 28.6% تقريـبـاً (MasterCard International, 2002). و32% من خسـائر الفيزا العالمية لعام 2002 (Visa International, 2003).

4. طلبات احتيالية (Fraudulent Applications): تقديم طلبات باطلة للحصول علـى بطاقات ائتمان باستـخدام معلومات شخصية زائفة أو بطاقات هويـة مُزورة أو عائدة لأشخاص آخرين (Schomper, 2003). وقد شَكل هذا النوع من الاحتيـال ببطاقات الائتمان ما نسبتُهُ 5.1% من خسائر الماستركارد العالمية لعـام 2001 (MasterCard International, 2002). ويَستغرق هذا النوع من الاحتيال عشرين يوماً تقريباً. ولا يعلم الشخص الذي سُرقت هويته الشخصية أو فُقِـدت بوجـود الاحتيال حتى يُطالبَهُ البنك بالتسديد (Visa CEMEA, 1999).

5. عدم استلام البطاقة (Never Received Issue): هي عملية سرقة البطاقة قبل أن تَصِل إلى صاحِبِها وتُستَعمل من قِبَل شخص آخر بشكلٍ إحتيالي. وتُسرَق البطاقة عادةً من البريد (Schomper, 2003). وقد وصلت خسائر الماستركارد عالمياً عام 2001 نتيجة هذا النوع من الاحتيال 4.5% تقريباً من مجموع جرائم بطاقات الائتمان (Mastercard International, 2002).

6. الاحتيال بدون وجود البطاقة (Card Not Present): سابقاً كانت تسمى "ألتسوق بالبريد أو بالهاتف" (Mail Order, Telephone Order). وهي الطريقة التي يستحوذ فيها المجرمون على معلومات الحساب بطريقة غير شرعية، وبعد ذلك تُستخدَم هذِهِ المعلومات ِلطلب شراء بضائع أو خدمات عن طريق الهاتف أو البريد أو الإنترنت أو أية حالات أُخرى لا تتطلب وجود البطاقه نفسها، بل يكفي استخدام رقمها الظاهر ومعلوماتها (Schomper, 2003). وقد شكل الاحتيال بدون وجود البطاقة ما نسبته 23% من خسائر الماستر كارد العالمية من مجموع جرائم بطاقات الائتمان لعام 2001 (Mastercard International, 2002).

7. الدمغ المتعدد (Multiple Imprint): عندما يقوم التاجر أو الموظف في المحل التجاري عند الشراء بدمغ البطاقة عدة مرات باستخدام الجهاز القارئ للبطاقة. حيث إنهُ يجب دمغ البطاقة مرة واحدة لكل عملية شراء، ليلتقط الجهاز المعلومات المُشفَرة. فعندما يَدمغ التاجر البطاقة عدة مرات فإنهُ بذلك يستطيع أن يُسجل بضائع إضافية على حساب هذه البطاقة. ويحصل هذا النوع من الاحتيال عادةً عند استخدام الأجهزة اليدوية. لقد أصبحت الخسائر الناجمة عن الاحتيال بالدمغ المتعدد تقل يوماً بعد يوم نتيجة انتشار الأجهزة الإلكترونية في المَحال التجارية. وقد وصلت نسبة خسائر الماستركارد العالمية عام 2001 نتيجة الدمغ المتعدد 0.2% تقريبا (MasterCard International, 2002). وقد بقيت نسبة الخسائر في جريمة الدمغ المتعدد مستقرة تقريباً حتى الربع الأول من عام 2004 (MasterCard International, 2004).

8. الاستيلاء على الحساب (Account Takeover). وهي العملية التي بموجبها يقوم المجرمون بالاتصال بمُصدري البطاقة للإبلاغ عن تغيير العنوان لبطاقة سـارية عائِدة لأشخاص آخرين. حيث يكون لدى المجرم معلومات عن الحساب. وبعـد ذلك يقوم المجرم بالاتصال بمُصدر البطاقة للإبلاغ عن فقدانها وطلـب بطاقـة بديلة. والنتيجة النهائية إصدار بطاقة جديدة مع رقم سري جديد يتم إرسالها على العنوان الجديد، وبذلك يتم الاستحواذ على الحساب. وقد شكل هذا النـوع مـن الاحتيال ببطاقة الائتمان ما نسبته 23% من خسائر الماستركارد العالمية لعـام 2001 (MasterCard International, 2002).

9. أُخرى (Others): جرائم بطاقات الائتمان جرائم معقدة ومركبة ومتطورة وهـي جرائم كثيرة ويَصعُب حصرها في عدد معين، أسـاليبها كثيـرة، ومرتكبوهـا مختلفون، وتصنيفها صعب. حيث إنها من الجرائم المستحدثة والجرائم التقنيـة، أضِف إلى ذلك جرائم ذوي الياقات البيضاء والجرائم المنظمة. فهـي متغيـرة بأساليبها حيث أنها تتطور في كل يوم؛ ومن هنا يَتَعَذر حصرها.

عرض النظريات التي تتحدث عن بطاقات الائتمان:

يرجع النظر إلى الجرائم المستحدثة من منظور الانحرافـات الناجمـة عـن سرعة التغيرات الجذرية في المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة، وأن هـذه الجرائم طبقاً للخصائص المهنيـة لمرتكبيهـا والمتمثلـة فـي الوظـائف المهنيـة المتخصصة والوظائف الإقتصادية فإنها تعرف بما يسـمى بجـرائم ذوي الياقـات البيضاء(حبوش،1999).

ومن حيث العودة إلى تاريخ علم الإجرام نرى أن هذا العلم يرجع إلى القرن السادس عشر، حين سجل المؤرخ الإنجليزي توماس مور Thomas Mores إزدياد عدد الجرائم في إنجلترا بشكل ملحوظ رغم القسوة في العقوبة. وأيضا لاحظ كل من بكاريا Beccaria، وفولتير Voltaire، أن الفقر مسبب للجريمة، ونبه بنتام Bentham إلى دور الدولة في توفير سبل العيش، وذهب كل من جال Gall ولافاتية Lavater، إلى أن الضعف الخلقي في الجمجمة هو المفسر لإرتكاب المجرم لجريمته، ونـذكر

أوجست كونت الذي أوصى باتباع المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الإجرامية في القرن التاسع عشر. (رمضان ،1972).

ومن الممكن اعتبار جرائم بطاقات الائتمان من جرائم ذوي الياقات البيضاء. وأول من أطلق مصطلح جرائم الياقات البيضاء هو عالم الجريمة سذرلاند (Edwin Sutherland)، وكان ذلك عام1930، ووصف الأفعال الجرمية للأغنياء، وعرف إرتباط الجريمة بنزعة الشخص والمنزلة الإجتماعية العالية والرتبة المهنية، ويرى سذرلاند أن هؤلاء ينشغلون في عمليات تآمر عندما يستغلون وظائفهم في تحقيق مصالح شخصية عن طريق الأعمال غير الشرعية من غير اعتبار للقانون (WhitecollarcrimeFYI.com).

وجرائم بطاقات الائتمان هي من أكثر جرائم ذوي الياقات البيضاء شيوعاً، وحسب تقرير صادر عن المركز الوطني لجرائم الياقات البيضاء يوجد حالات للعاملين ببطاقات الائتمان الرئيسية يقومون بسرق أو بيع معلومات بطاقات الائتمان، وبمجرد حصول المزور المحترف على المعلومات المناسبة ستكون هناك عدة مسارب محتملة لعمليات الاحتيال (White collar crimeFYI.com).

ويمكن أن يكون هذا الموظف، وحسب ما ذهب إليه ميرغن، حريصاً للسعي وراء النفوذ أو السلطة أو يطمع في المزيد من النفوذ والسلطة (الصالح، 2000). ويشير سذرلاند إلى أن جرائم ذوي الياقات البيضاء قائمة على الاحتيال والغش والخداع، وكذلك الازدواجية في استغلال الفرد لسلطاتِهِ واستثمارها في مصالحة الشخصية (اليوسف، 1999).

ويعرف سذرلاند أيضا جرائم ذوي الياقات البيضاء بأنها الأفعال التي يقوم بها أفراد من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا، وتعتبر مخالفة للقوانين التي تنظم المهنة، ويرى أنها جرائم مخالفة للقانون الجنائي والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجاري، ومخالفة لقواعد الثقة والائتمان القائمة بين الناس (اليوسف، 1999).

و يفسر أرماند ميرغن أثر النمو الإقتصادي في الجريمة، من حيث أن العلاقات بين الناس كانت قبل الصناعة مباشرة وشخصية، وكان الناس يعيشون في

مجتمع معين، وينظم العلاقة بينهم القوانين السارية، وهكذا فإن العلاقات بين النـاس قائمة من خلال التطور الإقتصادي والتقني، ومن هنا تتجهُ الجـرائم ضـد الثـروة الإقتصادية، ومن يرتكب هذه الجرائم، إما أن يكون من المنحرفين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، أو من المنحرفين الذين ينتمون إلى الطبقة الراقية. ففـي الحالـة الأولى فإن المجرم الذي يرتكب جريمتهُ هو من يرغب بأن يتمتـع فـي السـلطة والنفوذ، أما المنحرفون من الطبقة الراقية فيرتكبون جرائمهم ليزيدوا من سـلطانهم الشخصي ونفوذهم (الصالح، 2000).

يرى دوغلاس ووكسلير أن الإنحرافات التي يقـوم بهـا رجـالُ الأعمـال والمهنيون وأصحاب العمل هي إنحرافات قائمة على الجشع، وذلك أنـهُ عـادةً مـا يتردد على السنة الناس أنهم غير راضين عما في حوزتهم، وإن الناس غير مقتنعين بما وصلوا إليه، ويرون أيضا أن الباعث للقيام بأفعال منحرفة هـو الخـداع، وأن الشخص المخادع هو دائما متربص ليلاقي ثغرة يتغلب من خلالهـا علـى الآخـر للحصول على الكسب المادي أو أي شيء آخر ذي قيمة، أي أنه الشـخص الـذكي الذي يرى أنهُ سوف يفوز من خلال الساذج، وهم ينظرون إلى الخداع، وهو الطريق للحصول على الربح المادي أو المعنوي (الخليفه، 1999).

وفي جرائم بطاقات الائتمان يستخدم المنحرف أساليب الخداع والتضليل مـن أجل إيقاع ضحيته، حيث أن المجرم هنا يستخدم كل الأساليب لإقناع الضحية بمـا يفيدهُ في عملية الاحتيال، ومن ذلك هذا المثال:

عندما يقوم المجرم بتحصيل معلومات عن ضحيتهُ مثل رقم هاتف المنـزل، ورقـم عملِهِ، واسمِهِ وعنوانِهِ وتاريخ ميلاده، ويعرف الرقم السري للبطاقة لكن يحتاج لرقم الحساب، لاستخدامه لتحقيق البيانات التي يطلبها الرد الآلي في البنك. وعـادة مـا تحدث هذه العملية كما يلي وطبقاً للخطوات التالية:

اولاً: يتصل بشركة الهواتف المحلية في المنطقة، ويدعي أنه الضحية ويسأل المجيب ويقول: أنا دفعت فاتورة الشهر الماضي لكني لا أذكر كم كانت، وأريد أن أعـرف متى كانت ومتى كان رسم إستحقاقها. وبعد أن يعطيه المجيب المعلومات يسأل عن موعد استحقاق الفاتورة القادمة.

ثانياً: يتصل مع الضحية ويدعي أنهُ من شركة الاتصالات المحلية، ويطلب من الضحية أن يسدد الفاتورة التي هي مسددة أصلاً، ويذكر موعد استحقاقها، وموعد استحقاق الفاتورة القادمة، فيرد الضحية: إنهُ سددها. وبعد أن يسبب المجرم لهُ الانفعال، يؤكد لهُ أنه سددها بشك، فيطلب المجرم منهُ رقم الشك واسم البنك ورقم الحساب. ولقناعة الضحية بأنهُ موظف الهاتف، ولانفعاله يعطيه المعلومات.

ثالثاً: الآن أصبح لديه معلومات الحساب ورقم الحساب. وفي الغالب فإن المجرم يعرف الضحية، ويمكن أن يكون قد صاحبهُ إلى إحدى المحلات، ورأى عملية إدخال الرقم السري، ولديه عدة خيارات الآن. وأهمها هو الإتصال بآلة الرد الآلي وإدخال البيانات، ومن ثم وبعد أن تقوم الآلة بالتأكد من البيانات، فتزودهُ بالمبلغ بتحويله إلى حساب (Berry, 2001).

وهكذا استخدم المنحرف الخداع والتضليل لخداع الضحية حيث أن المنحرف اعتبر نفسهُ أكثر ذكاء من الأشخاص الآخرين الذين هم في مفهومهِ ساذجون وأغبياء.

وقد أطلق سايكز وماتزا عام 1957 مسمى القيم التحتية، أي تلك القيم التي توجهُ السلوك والفعل. وهي التي تحتوي على الأنشطة والمعتقدات من مثل التعامل الذكي والانتهازية. أي أن القيم التي تجعلنا نقول: هناك شخص ساذج من الممكن ببساطة خداعهُ، ومن هنا يَنظر إليه المنحرف كنشاط عملي يحقق لهُ الكسب.

فالقيم هذهِ تطغى على قيم الأمانة والنزاهة. فالتنافر بين القيم الأخلاقية والقيم العملية لتكون القيم العملية هي الطاغية لما يتعرض لهُ الفرد من الخداع المستمر الحياة اليومية، وهذا ما يقدم أساساً للإنحراف في مجالات الإقتصاد (الخليفه، 1999). ومن هنا هذا ما ينطبق على جرائم بطاقات الائتمان، وعلى الجرائم المستحدثة، وذلك في حياة التقنية والتطور ومجالات الإنترنت وغيرها، والتي تساعد في تعرض الشخص للخداع المستمر، مما يمكن أن يكون لهُ الأثر في ارتكابه للجريمة.

وترى نظرية الأنومي لميرتون أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ويضع الوسائل المقبولة والمشروعة من جهة أُخرى. مثل التعليم وجمع المال والعمل، ويرى ميرتون أنه عندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط

النجاح تبدأ مرحلة الأنوميا، ومن هنا إن بلوغ الأهداف وتحقيقها يستجيب لها الناس بطرق مختلفة، وقد حدد ميرتون خمس أنماط للتكيف ليست كلهـا منحرفـة وهـي (وريكات، 2004):

1. الملتزمون: وهم من يقبلون الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة. مثال الحصول على المال بالعمل.
2. المخترعون: وهم من يقبلون الأهداف الثقافية لكنهم يَبلُوغونهـا بوسـائل غيـر مشروعة. وهؤلاء يدخلون في مجال دراستنا حيث أن المجرمين الذين يرتكبون الجرائم المستحدثة، هم مَن يخترعون الوسائل غير المشروعة للوصـول إلـى الأهداف، مثل تزوير بطاقة الائتمان للوصول إلى المال. أو اختـراق الشـبكات لإرتكاب الجرائم وغيرها.
3. االانسحابيون: وهم من يرفضون الأهداف الثقافية ويرفضون الوسائل المشروعة، مثل مدمني المخدرات.
4. الطقوسيون: يرفضون الأهداف الثقافية مقابل ذلك يقبلون بالوسائل المشـروعة، كالموظف الذي يحترم التعليمات لكن لا يهمهُ الترقيـة أو أي تقـدم إداري فـي عمله.
5. الثائرون: هم الذين يرفضون الأهداف الثقافية والوسـائل المشـروعة، لكـنهم يختلفون عن الانسحابيين في أن لهم أجندتهم الخاصة من أهداف وقيم اجتماعية، مثل الجماعات الثورية.

ويركز مدخل الاختيار العقلاني بشكل أساسي على الجريمة نفسـها وعلـى العوامل الموقفية، أكثر من التركيز على صـفات المجـرم وخصائصـهُ النفسـية والإجتماعية، وينطلق هذا المدخل من العقلانية، أي عمليات إتخاذ القرار وصنعه من أجل تلبية الحاجات. ويقسم هذا المدخل اتخاذ القرار إلـى مجمـوعتين (وريكـات، 2004):

أولاً: قرار الانغماس أو الانخراط في الجريمة: والشخص هنا يقرر أن ينخرط فـي الجريمة والاستمرار، أو التوقف.

ثانياً: قرار الحدث: تحديد الآليات التي إما أن تكون سهلة، وهنـا الانخـراط فـي الجريمة لهُ فوائد متوقعة، أو تكون صعبة، وهنا الانخراط في الجريمة يفقد الفوائـد المتوقعة من وراء ارتكابها.

وفي جرائم بطاقات الائتمان وعلى سبيل المثال، أصبحت الآلآت التقنية التي يمكن أن يستفاد منها في التزوير منتشرة، وبالتالي الانخراط في الجريمـة وتوقـع النتائج. وعلاوة على ذلك فإن توافر الحواسيب والشبكات وغيرها مـن التقنيـات، والتي سهلت من ارتكاب جرائم الإنترنت والحاسب، حتى أن عصابات الإجرام اليوم باتت تخترق الشبكات للوصول إلى المعلومات.

والسؤال الذي يطرح نفسهُ في نهاية عرض بعض النظريـات عـن جـرائم بطاقات الائتمان هو:

ما مدى إمكانية فهم الجرائم المستحدثة في ضوء نظريات علـم اجتمـاع الجريمـة والانحراف؟

ونحن نرى أن السلوك الجرمي هو واحد سواء أن اُرتكـب هـذا السـلوك بأساليب تقليدية أو أساليب تقنية، ولذلك نرى أن كثيراً من الجرائم المستحدثة يمكـن أن نفهمها في ضوء نظريات علم اجتماع الجريمة.

2.2 الدِراساتُ السابِقَةُ وذَاتُ الصلة

عند البحث عن الدراسات السابقة وَجَد ندرة في الموضوعات التي تناولت في البحث موضوع جرائم بطاقات الائتمان، سواء فيما يتعلق بالدراسـات المحليـة أم الاقليمية أم العالمية. حيث أن هناك من الدراسات التي تم الإطلاع عليها دراسـات غير صادرة عن المؤسسات العلمية ومؤسسات البحث العلمي. فـبعض الدراسـات صدرت عن مؤسسات مالية ومصرفية. وهي دراسات صادرة عن مؤسسات عالمية وذات مصداقية. وسوف نعرض أولاً بعض الدراسات ذات الصلة ثـم الدراسـات المتعلقة بجرائم بطاقات الائتمان.

دراسات متعلقة بجرائم الحاسوب

هدفت دراسة المنشاوي (المنشاوي، 2003) إلى الكشف عن جرائم الإنترنت في المملكة العربية السعودية، مثل التسال، والجرائم المالية، والجرائم التي تتعرض

لها الصفحات الإلكترونية والقرصنة. وقد توصل الباحث إلى أن 54% من العينـة يزورون المواقع اللاأخلاقية، إضافةً إلى 19% من الذين يبحثـون عـن المواقـع الإباحية. أما جرائم التسلل فشكلات 13% وتمثلت بالذين دمروا مواقـع إلكترونيـة. و3.9% من الذين دُمر لهم مواقع إلكترونية. وفي مجال جرائم بطاقـات الائتمـان فكان 4.4% مِمن سرقوا رقم الحساب لبطاقة ائتمان، و3% سُرق لهم رقم الحساب. وإن الذين زاروا مواقع للجريمة المنظمة شكلوا 4.2%. وما نسـبتُهُ 3.4% زاروا مواقع للمخدرات. إن نتائج هذه الدراسة هامة، فهي فعلاً تستحق الإطـلاع عليهـا. فهي تكشف لنا عن مدى انتشار هذا النمط من الجرائم والتي بدأت تغـزو منطقتنـا العربية وباتت تهدد الأخلاق والاقتصاد كما لاحظنا سابقاً.

وفي الحديث عن جرائم الحاسوب بشكل عام جـاءت دراسـة (مصـطفى، 1994). وقد رأى هذا الباحث أن هذه الجرائم بدأت تقرع أجراس خطرها، حيث إن الخسائر الناجمة عنها كبيرة. وهذه الجرائم تطال المعلومات المخزنة والمنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات. وقد توصلت الدراسة الى أن النظم الجنائية عـاجزة عـن الانطباق على هذه الجرائم والإحاطة بها. وهو ما سهلّ إفلات العديد مـن الجنـاة. إضافة إلى ضعف التركيز في خلق أدوات فاعلة لمواطنيها ويجب صياغة نظريـة عامة لها في نطاق القانون، ومن هنا تبين هذه الدراسة مدى الحاجة إلـى تطـوير التشريعات القانونية في مواجهة هذه الجرائم.

دراسات متعلقة بجرائم بطاقات الائتمان

في دراسة الماستر كارد العالمية (MasterCard International, 2004) والتي تتحدث عن الاحتيال في قارة أسيا في الربع الأول من عام 2004، والاحتيال هنـا هو الاحتيال ببطاقات الإئتمان وحسب نوع الجريمة، حيث تم تقسيم الجـرائم إلـى سبعة أشكال، شكل التزوير أعلى نسبة في الإحتيال ببطاقات الإئتمان سواء الصادرة أو المقبولة حيث شكل ما نسبتهُ 49% تقريباً، يلية الفقدان ثم السرقة، شملت الدراسة الاحتيال الحاصل على البطاقات الصادرة والبطاقات المقبـول، ونتـائج الدراسـة تستحق طرحها وقد كانت وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4)

الاحتيال في قارة آسيا حسب نوع الجريمة

في الربع الأول من عام (2004) (الماستركارد).

الجريمة	النسبة المئوية (بطاقات صادرة)	النسبة المئوية (بطاقات مقبولة)
فقدان وسرقة البطاقة	%29.8	%27.2
تزوير البطاقة	%48.4	%48.7
طلبات احتيالية	%5.1	%3.2
عدم استقبال البطاقة	%1.3	%2.2
البطاقة غير الموجودة	%12.7	%16.9
الدمغ المتعدد	%0.3	%0.2
الاستيلاء على الحساب	%2.3	%1.6

المصدر (MasterCard Intrnational, 2004)

في الدراسة الصادرة عن أباكس (APACS, 2003)، وهي اتحاد خدمات مقاصة المدفوعات (Association For Payment Clearing Services) في المملكة المتحدة. حيث تحدثت الدراسة عن حقائق حول الاحتيال بالبطاقة، وبالتحديد عن خسائر الاحتيال في البطاقات في العاصمة البريطانية في الأعوام 1998 - 2002. وقد ركزت الدراسة على الاحتيال الحاصل على البطاقات الصادرة من مؤسسات المملكة المتحدة، وخسائر الاحتيال الخارجة عن الحدود بالنسبة لهذه البطاقات، وخسائر الاحتيال الحاصل في أجهزة الصراف الآلي (ATM) .

وكان من نتائج الدراسة أن خسائر الاحتيال ببطاقات الائتمان الصادرة بمختلف أنواعها في المملكة المتحدة تقدر بـ 424.6 مليون جنيه إسترليني في عام 2002 قسمت كالآتي: خسائر جرائم التزوير ببطاقات الائتمان 148.5 مليون جنيه إسترليني، ومعدل انخفاض نسبة الخسائر عن عام 2001 هو 7%. أما الخسائر المتعلقة بإستعمال البطاقة غير الموجودة (Card Not Present) قُدِّرَت بـ 110.1

مليون جنيه إسترليني. وقد ازداد معدل الخسائر عن عام 2001 بما نسـبته 15%. وقد كانت خسائر السرقة والفقدان تُقَدر بـ 108 مليون جنيـه إسـترليني، حيـث انخفض معدل الخسائر عن 2001 بما نسبته 5%. أما عدم استلام البطاقة فقد شكلت خسائرها في عام 2002 ما مجموعه 37.1 مليون جنيه إسترليني وارتفـع معـدل الخسائرعن عام 2001 بما نسبته 39%. وكانت الخسائر الناجمة عن سرقة الهويـة تقدر بـ 20.6 مليون جنيه إسترليني، والزيادة عن عام 2001 تقدر بـ 41%. لقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إرتفاعاً في جرائم بطاقات الائتمان يقـدر بــ 3%. وتطرقت الدراسة إلى خسائر البطاقات الخارجة عن الحدود والتي وصلت الى 130 مليون جنيه إسترليني.

أما عن خسائر الاحتيال الواقع على أجهزة الصراف الآلي فقُدرَ بـ 29.1 مليون جنيه إسترليني. ومن أهم توصيات الدراسة إنشاء وحـدة شـرطة خاصـة للاحتيال ببطاقات الائتمان، ومكتب استخبارات، ومساعدة البائعين بالتجزئة علـى مكافحة الاحتيال. لقد وضعت الدراسة آليات لذلك، وأوردت بعض النصائح لحامـل البطاقة لحمايته من الاحتيال.

في دراسة الماستر كارد العالمية(MasterCard International, 2003) والتي تتحدث عن الاحتيال في قارة أسيا في عام 2002، وهذا النوع من الدراسات تقوم به الشركات العالمية بشكل سنوي وفي بعض الاحيان تقام الكثير من الدراسات خـلال السنة نفسها، والاحتيال هنا هو الاحتيال ببطاقات الإئتمان وحسب نـوع الجريمـة، حيث تم تقسيم الجرائم الى ثمانية أشكال، شكل التزوير أعلى نسبة فـي الإحتيـال ببطاقات الإئتمان سواء الصادرة أو المقبولة حيث شكل ما نسبتهُ 50% تقريباً، يلية السرقة والتي شكلت ما نسبته 20% تقريباً، يليها الفقدان والذي شكل ما نسبته 12% تقريباً، حيث شملت الدراسة الاحتيال الحاصل على البطاقات الصادرة والبطاقـات المقبول، وقد جاءت نتائج الدراسة متقاربة مع نتائج الدراسة الصادرة عن الماسـتر كارد العالمية لعام 2004. إن هذا النوع من الدراسات هام للغاية وتقسـيم الجـرائم وتفصيلها أيضاً يفيد في البحث العلمي والقيام بالدراسات، ونتائج الدراسـة تسـتحق طرحها وقد كانت وفق الجدول التالي:

جدول رقم (5)

الاحتيال في قارة آسيا حسب نوع الجريمة

لعام (2002) (الماستركارد).

الجريمة	النسبة المئوية (بطاقات صادرة)	النسبة المئوية (بطاقات مقبولة)
فقدان البطاقة	%12.7	%10.5
سرقة البطاقة	%21.4	%17.6
تزوير البطاقة	%51.0	%50.2
طلبات إحتيالية	%3.6	%2.6
عدم استقبال البطاقة	%2.6	%6.2
البطاقة غير الموجودة	%2.6	%11.8
الدمغ المتعدد	%0.3	%0.2
الاستيلاء على الحساب	%0.8	%1.0

المصدر (MasterCard International, 2003)

جاءت نتائج الدراسة الصادرة عن الفيزاكارد (Visa International, 2003) والتي تتحدث عن الاحتيال في CEMEA والعالم بالنسبة للبطاقات الصادرة والمقبولة مؤكدة للدراستين الصادرتين عن الماستركارد العالمية في الأعوام 2004 و2003 ، من حيث كون التزوير يشكل أعلى نسبة من الإحتيال الحاصل على بطاقات الائتمان، وذلك حسب الدول التالي:

جدول رقم (6)

الاحتيال في (CEMEA) والعالم حسب نوع الجريمة

الربع الاول 2002 (فيزاكارد)

	الاحتيال	الفقدان والسرقة	التزوير	أخرى
CEMEA1*	%13	%36	%40	%11
WORLD	%23	%36	%32	%9
CEMEA2**	%17	%19	%53	%11

كما رَكزَت دراسة ليمكس (Lemieux, 2003) على التعمق أكثر في التغيرات التي حدثت في عملية التسديدات التكنولوجية وتشعباتها وتفرعاتها من أجـل رقابـة أكثر على البنوك، ومن أجل صناع السياسة. حيث تحدثت الدراسة عـن اختـراق الشبكات ومخاطر التشغيل الناتجة عن نظام التسديد بالتجزئة. وركزت الباحثة فـي تلك الدراسة على أنهُ بالإضافة إلى مخاطر التشغيل المعروفة لدى الباحثين السابقين، فإنها تعرف التعرض الناتج عن المرونة التي توفرها التكنولوجيا. ورأت الدراسة أن الدراسات الحديثة تنقب عن المخاطر المقرونة بعمليات الـدفع، وتسـديدات البيـع، والأنظمة التكنولوجية، وقد وجدت هذه الدراسات مخاوف منتظمة. ومن هنـا تبـدأ الورقة بمناقشة النظرة الشاملة للمستوى المناسب اللازم لتكفل مستوى وظيفي لنظام التسديد، من حيث إمكانية الوصول للأنظمـة المتعلقـة بالتسـديدات والمعلومـات الأساسية المقرونة بعمليات التسديدات. مما يؤدي إلى تغيرات في التحكمات الداخلية للقنوات. كما ركزت الدراسة على النمو السريع للإنترنـت، الـذي زاد مـن هـذه المخاطر وضاعفها. حيث أن التعرض للشبكات يمثل فعلياً مخـاطر مهمـة علـى منشآت الافراد. وقد تطرقت الدراسة لعرض بعض الحالات التي حدثت في الولايات الأمريكية. حيث أن الحالات التي تطرقت لها الدراسة تعطي الانطبـاع عـن نمـو وامتداد مثل هذه الإعتداءات، واستنتاج عن تحرك التعرض للشـبكات بقـوة. وأن الخسائر الناجمة عن ذلك التعرض تؤثر على النظام المالي.

أما الدراسة الصادرة عن آرب (AARP, 2002)، وهـو مركـز أبحـاث مؤسسة السياسة العامة Public Policy Institute (PPI)، فَبَحَثَت في سرقة الهويـة في الولايات المتحدة الأمريكية، والخبرة في مطالبات الشكاوى. وقد ركزت الدراسة على أشكال الاحتيال الناتجة عن سرقة معلومات الهوية. وقد توصلت الدراسة إلـى أنه في عام 2001 كان أغلب الاحتيال الحاصل هو الاحتيال ببطاقات الائتمان، حيث وصلت النسبة الى 41.8%. يتبعهُ الاحتيال بالهاتف، وقـد وصـلت نسـبته إلـى 20.1%. و13% هي نسبة إحتيال البنوك وغيرها. وبالتركيز على بطاقات الائتمان، فقد كان من نتائج الدراسة حسب نوع الاحتيال، أن كانت 62% حالات حساب جديد (New Account)، و24% حالات حساب موجود (existing)، و مـا نِسـبَتُهُ 14%

غير مخصص (unspecified). أما المُشتَكين حسبَ الفئة العمرية فكانوا 78% فوق الخمسين، و22% دون الخمسين عاماً.

ويَجدُر التطرق كذلك إلى دراسات أُجريت في الشرق الأقصى، مثل دراسة صينية أُجريت عام 2001 (Pei-Chun Su, 2001)، والتي تبحث في جرائم بطاقات الائتمان، وبالتحديد في التجديد والتطور في المجتمع الصيني مع ظهور هذه البطاقات. وركزت الدراسة على عدم القدرة في ردع الجريمة التقنية. وقد أُدرِجَت في الفصل الأول مقدمة الدراسة وهدف الدراسة والمنهجية ومحددات الدراسة، وقد اهتمت الدِراسة في الفصل الثاني بمفاهيم البطاقة، وتوضيح العلاقة بين أطراف البطاقة، والعلاقات القانونية بين أطراف البطاقة. وخُصصَ الفصل الثالث لشرح حالات جرائم بطاقات الائتمان وتحليل العوامل الأساسية المتعلقة بأسباب هذه الجرائم، وما تؤدي إليه من خسائر. وفي الفصل الرابع كان الاهتمام منصباً على الناحية القانونية، حيث يقدم الباحث المسؤولية الجنائية للأطراف في القانون الجنائي. وفي نهاية الدراسة عرض الاستنتاجات، وقدم اقتراحات عملية لشركات بطاقات الائتمان، واقتراحات لتعديل القانون. وذلك لكون معدلات جرائم بطاقات الائتمان في زيادة، والخسائر المالية تزداد تِبعاً لذلك.

وهُناك دراسة تحدثت عن سرقة الهوية، وهي الأسرع نمواً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دراسة بِري (Berry, 2001). وهي دراسة صادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي (The Federal Reserve Bank(FRB، في شيكاغو. وسرقة الهوية حسب Berry تشمل الاحتيال في معلومات الهوية الشخصية للأفراد، وسرقة المعلومات منها واستخدامها في ارتكاب الجرائم المالية. مثل فتح حساب إستثماري والحصول على قروض رهن لإنشاء خدمات وغيرها. وتطرقت الدراسة للحديث عن لجنة التجارة الفدرالية (FTC)، والتي استقبلت ما يزيد عن 1000 شكوى أُسبوعياً خلال أشهر تموز وحزيران من عام 2000. وكان حوالي 60% يشتكون من سرقة الهوية، و40% من الاتصالات يطلبون معلومات لحماية أنفسهم من سرقة الهوية. وقد كان من نتائج دراسة Berry أنه ما بين عامي 1999 و2001 كانت أعلى نسبة شكاوى لسرقة الهوية في نيويورك، يليها شيكاغو ثم لوس أنجلوس، يليها

واشنطن ولاس فيجاس، ثم سان دياغو. وفي قضايا الاتهام كانت أعلى نسبة أيضـا في نيويورك ثم لوس أنجلوس، يليها شـيكاغو، وأقلهـا لاس فيجـاس وأطلانطـا وواشنطن.

في الدراسة التي قام بها أبو جودة (أبو جودة، 1999)، حاول إيجاد الجوانب القانونية في حديثِهِ عن الحساب الجاري، بجميع جوانبه، في التشريع الأردني. وقـد أفرد باباً من هذه الدراسة للحديث عن ظهور بطاقات الائتمان التي تُعتبر من أهـم التطورات المصرفية، وعن فائدتها في توسيع قاعدة المسـتفيدين مـن التسـهيلات الائتمانية. وقد كان تركيز الباحث على أن معظم التشريعات العربية عـاجزة عـن مواكبة التطور الذي لحق العمل التجاري والمصرفي. وقد رأى انهُ يجـب العمـل الجاد من أجل إعادة النظر في النصوص العربية ليتسنى لها مواكبة التطور الـذي لحق بالعمل التجاري والمصرفي، وإيجاد قواعد لعملية الدفع والوفـاء الإلكترونـي أُسوة بما تفعلهُ التشريعات الأوروبية.

وقد اتفَقَ ألعطير (ألعطير، 1995) مع ما ذهب اليه أبو جودة من أن هنـاك تطوراتٍ مصرفية، وأهمها ظهور بطاقات الائتمان، وامتدادها من السوق الأمريكية إلى الأسواق الأُخرى. واتفق مع أبو جودة أيضاً على ضرورة معالجـة الجوانـب القانونية لبطاقات الائتمان، ونطاقها والعلاقات التعاقدية، والحماية القانونية لكل حامل بطاقة. وقد أكدت الدراسة كذلك على عالمية البطاقة وضَعف القوانين العربية التـي تُعالج الموضوع.

تتحدث ماتفريت وترمبلي (Mativate, Tremblay, 1995) عن نموذج الموجة الجرمية المستحدثة بالإزاحة الناتجة عن التغيرات الطارئة على فـرص الجريمـة، والتي تدفع المهاجمين لأن ينخرطوا في عمليات تُلائِم التغيـرات الحادثـة. ومـن المتوقع أن هذه الموجة الجرمية سوف تكون متوافقة مع انخفـاض متـوازن فـي عمليات هجومية أُخرى. هذه الورقة أخذت موجة جرمية معينة حدثت في الفتره ما بين عامي 1992 و1994 كعينة للدراسة، وكانت موجة تزوير لبطاقات الائتمـان. وتحدد الورقة مجموعة من الهجومات المرافقة، مثـل (عمليـات سـرقة بطاقـات الائتمان)، حيث تُجادل هذه الورقة في تأثير الإزاحة المتوقع النـاتج عـن تسـويق

أجهزة تشفير صغيرة الحجم وذات كفاءة عالية، وتسويق أدوات تصوير متطـورة، والتي لم تؤدي في الحقيقة، وعلى الأقل ضمن مجال هذه الدراسة في مونتريال، إلى التخفيف من عمليات سرقة البطاقات رغم أن العمليات تحـت الدراسـة والمتعلقـة بسرقة البطاقات وتعديلها كانت تشكل عينات متجانسة من المهاجمين.

وخَلُصَت الدراسة إلى أن موجة التزوير المذكورة لم يُقابلها إنخفاض متسـاوٍ في سرقة بطاقات الائتمان، حيث التغير في أدوات الجريمة لم يكن كافيـاً لإحـداث تغيير نظامي على تكتيكات الجريمة المفضلة. وأن المجرمين الذين لديهم الاسـتعداد للدخول في عمليات تزوير معقدة لم يستطيعوا في الحقيقة الاستفادة مـن التقنيـات الجديدة، حتى لو كانوا يرغبون في ذلك، والسبب أنهم لا يمتلكون الارتباطات الإثنية والعرقية المناسبة.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ ما يلي:

1. هناك قليل من الحديث عن أشكال جرائم بطاقات الائتمان والتي ذكرت فقط في الدراسات الصادرة عن الشركات العالمية المصدرة للبطاقات. حيـث إن معظـم الدراسات التي تحدثت عن جرائم البطاقات ركزت على الخسائر الناتجة عن هذه الجرائم.
2. هناك أيضاً نُدرة في الحديث عن نظريات علم اجتماع الجريمة فـي الدراسـات التي تم التوصل إليها.
3. كثرة الدراسات القانونية العالمية، أو الإقليمية، أو المحلية، فيما يتعلـق بجـرائم الكمبيوتر عامةً، وجرائم بطاقات الائتمان خاصة مقارنة بالدراسات الاجتماعية.
4. يوجد صعوبة، عند الاطلاع على الدراسات، في إيجاد تكامل أو تواصـل بـين الدراسات التي تتحدث في جرائم بطاقات الائتمان. وذلك يعود لنُدرة الدراسـات التي تتحدث في هذا الموضوع.
5. هناك تنوع في الدراسات التي تم الاطلاع عليها. وذلك يعود لطبيعة هذا النـوع من الجرائم. كالتنوع الكبير التي تتميز به بطاقات الائتمان مـن حيـث أشـكال الجرائم والبطاقات، وكذلك تنوع الجرائم التي قد تسبق او تلحق ارتكاب جـرائم بطاقات الائتمان، على سبيل المثال سرقة الهوية.

3.2 أسئِلةُ الدِراسة:

تَسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئِلة التالية:

1. هل يوجد جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأُردنية الهاشمية؟
2. ما هي أشكال جرائم بطاقات الائتمان التي تتعـرض لهـا المؤسسـات الماليـة والمصرفية في المملكة الأُردنية الهاشمية؟
3. ما هي النسبة المئوية لحدوث كل نوع من جرائم بطاقات الائتمان الواقعة علـى البطاقات الصادرة من المؤسسات المالية والمصرفية في الأُردن؟
4. ما هي البطاقة الأكثر تعرضاً لجرائم بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسـات المالية والمصرفية في الأُردن؟
5. ما هي الفئات التي تقوم بجرائم بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية في الأُردن؟
6. هل الأردن من المناطق المستهدفة للقيام بجرائم بطاقـات الائتمـان مـن قِبَـل المُجرمين؟ ولماذا؟

الفَصلُ الثَالِث

منهجِيةُ الدِراسة

هذه الدراسة وصفية استطلاعية، تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة المرغوب دراستها، والدراسات الاستطلاعية دراسات تتناول موضوعات جديدة لم يتناولها باحث من قبل، أو لا تتوافر عنها مصادر أو معلومات أو بيانات، كما تهدف الدراسات الاستطلاعية إلى الكشف عن حلقات غامضة أو مفقودة في تسلسل التفكير الإنساني مما يساعد في التحليل والربط والتفسير العلمي ويثير البحوث العلمية ويضيف إلى المعرفة ركائز جديدة (إبراهيم، 2000).

ودراسة جرائم بطاقات الائتمان من أول الدراسات في الأردن من حيث تحديد الكثير من المفاهيم وذكر الإحصاءات والأرقام، وإزالة اللبس والغموض في عدة أمور ذكرت أو ستذكر في حينها.

1.3 مجتَمع الدِراسة

تَكونَ مجتمع الدراسة من جميع البنوك الرئيسية الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية، وعَدَدُها اثنان وعشرون بنكاً. وكان مجموع البطاقات الصادرة عن جميع البنوك العاملة في المملكة هو 1.2 مليون بطاقة. وكذلك الشركات المُصدِرة للبطاقات وهي شركة فيزا الأردن وشركة الماستركارد وشركة الأميريكان إكسبرس والداينرز كلب.

2.3 عينَة الدِراسة

تَكونَت عَينَة الدراسة من ستة بنوك رئيسية تَم اختيارها قصدياً من مُجتمع الدراسة. لقد تم جمع المعلومات من العَينة عن طريق المقابلات الشخصية التي كانت مع أشخاص ذوي خِبرة في مَجال بطاقات الائتمان بعامة والاحتيال ببطاقات الائتمان بخاصة، وقد كان عدد الأشخاص المقابلين الذين تم التواصل معهم عن طريق البريد الإلكتروني 17 شخصاً، منهم 6 أشخاص أجابوا عن السؤال الأول والثاني والثالث والرابع، أما الخامس والسادس فكان 17 شخصاً تم تلخيص إجاباتهم التي كانت متماثلة نوعاً ما.

وقد كان مجموع البطاقات العائدة للبنوك الخاضعة للدراسة في عـام 2003 هو 231,607 بطاقة، أي ما يعادل 19.3% تقريباً من مجموع البطاقات الفعالة في الأُردن، والتي تبلغ 1.2 مليون بطاقة.

3.3 أداةُ الدِراسة

اعتَمدت الدراسة على جمع المعلومات من خلال المقابلات الشخصية التـي تمت مع الموظفين العاملين في البنوك التي مثلت عينة الدراسة، وبالذات في الأقسام الخاصة ببطاقات الائتمان، وكان هناك عدة زيارات ميدانية للبنوك التي أُخذت كعينة من مُجتمع الدراسة، بالإضافة إلى زيارات لشركة الماستركارد متمثلة بالمؤسسـات المالية والمصرفية التي تصدر الماستركارد، وشركة فيـزا الأُردن وشـركة فيـزا لخَدمات البطاقات في الأُردن. وقد استغرقت هذه الزيارات عدة أشهر، وذلـك منـذ منتصف أيلول إلى الأول من شهر كانون الأول من أجل الوصول للمعلومات التـي تمت الموافقة على إعطائها لأول مرة وبعدَ جهدٍ كبير.

اعتمدت الدراسة على نوعين من المُقابلات؛ ففي المرحلـةِ الأولـى كانـت المقابلات الشخصية مع العاملين في مجال بطاقات الائتمان في المؤسسات المذكورة سابقا، حيث تم التَوَصل إلى الكثير من المعلومات غير الموجـودة فـي المراجـع والدراسات السابقة وتم الإجابة عن الأسئلة النظرية والتي لا تحتاج للسرية كالسؤال الخامس المتعلق بـ تحديد الفئات التي ترتكب مثل هذه الجرائم والسـؤال السـادس والمتعلق بمنطقة الأردن كمنطقة مستهدفة لعصابات الإجرام مع الملاحظة أن هـذه الأسئلة أيضاً احتاجت بعض المراسلات الإلكترونية.

أما في المَرحَلة الثانية، فكانت هناك المقابلات الإلكترونيـة، حيـث كانـت الإجابات مِن خِلال البريد الإلكتروني لِضَمان سرية اسم الجهـة المُجيبـة، وعـدم معرفتها. كالسؤال الأول والمتعلق بعدد البطاقات وعدد الحالات التي تعرضت لهـا المؤسسة، والسؤال الثاني والثالث لتحديد أشكال جرائم بطاقات الائتمان فـي الأُردن وتحديد نسبها المئوية والسؤال الرابع المتعلق بتحديد البطاقة الأكثر تعرضاً لمخاطر جرائم بطاقات الائتمان، وبهذه الطريقة تمت الإجابة عن الأسـئلة المتعلقـة بعـدد الحالات التي تعرض لها البنك، وغيرها من الاسئلة التي احتاجت إلى الإحصاءات.

4.3 الإجراءات

إعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على جمع المعلومات العامة من خـلال المقابلات الشخصية بأصحاب الخبرات في مجال بطاقات الائتمان بعامة والاحتيـال ببطاقات الائتمان بخاصة، في محاولة لتعويض نُدرة المراجع والدراسات في جرائم بطاقات الائتمان. ومن هؤلاء موظفون عاملون ومديرو أقسام البطاقات في البنوك، وعاملون ومديرون في بعض الشركات المُصدرة للبطاقـات، حيـث شـكلت هـذه المعلومات أساساً للانطلاق بالدراسة.

ساعدت هذه المقابلات الشخصية مع أصحاب الخبرات بشكل كبير في إزالة الغموض واللبس لدى الدراسة في كثير من المعلومات التي تمت مراجعتها، وكـان من الصعب فهمها لولا تلك المقابلات المبدئية، أضف إلى ذلك الحصول على عـدد من الدراسات والتقارير والندوات والكتيبات الصادرة عـن الشـركات المُصـدرة للبطاقات والتي تم الوصول من خلالها لبعض الإحصـاءات العالميـة والإقليميـة. والإفادة في الإستدلال على المواقع الإلكترونية. كل هذه الأمور لعبت دوراً كبيراً في إدراك تفاصيل هامة يجب تحديدها في الدراسة، وأهمهـا تقسـيم جـرائم بطاقـات الائتمان إلى جرائم إصدار وجرائم قبول، وإيجاد تعريفـات لـبعض المصـطلحات الغامضة مثل الهولجرام والطرفيات الإلكترونية. وتحديد أنواع البطاقات الغامضـة في المراجع العربية والأجنبية.

فمن حيث ما ذكر في المراجـع العربيـة والمراجـع الأجنبيـة والمواقـع الإلكترونيه للشركات المصدرة للبطاقات، ركزت المراجع العربية على أنواع مـن البطاقات غير موجودة على أرض الواقع أو في منطقتنا كمـا ذكـر فـي مشـكلة الدراسة. وبالنسبه إلى المواقع الإلكترونية ركزت علـى أنـواع كثيـرة ومتعـددة، وتحتاج لخبرة ومعرفة لتحديد الأنواع الأساسية منها وتصنيفاتها. إن تحديـد أنـواع البطاقات لذلك لم يكن بالأمر البسيط، وقد احتاج إلى الرجوع لعدة مؤسسات. وفـي النهاية تم الاستدلال عليها من الموقع الإلكتروني لشـركة الماسـتركارد العالميـة. والتأكد من صحة المعلومات من حيث وجود هذه البطاقات في المملكـة الأردنيـة

الهاشمية من خلال عدة مقابلات وبعض المراسلات الإلكترونية مع بعض المديرين العاملين في شركات إصدار البطاقات.

وتوصلت الدراسة كذلك ومن خلال المقابلات الشخصية مع هـؤلاء لإزالـة اللبس الحاصل في تحديد أشكال الاحتيال ببطاقات الائتمان، حيث أن أغلب المراجع التي تمت مراجعتها حصرت جرائم بطاقات الائتمان بالتزوير، والذي قُسم في أغلب الأحيان إلى التزوير الجزئي والتزوير الكُلي.

أدى كل ذلك إلى إضافة أسئلة وُضعت من خلال المعلومات التي زودنا بهـا بعض الموظفين، والذين كان لديهم اهتمام وتأكيد على إدخـال هـذه الأسـئلة فـي الدراسة، ومنها السؤال المتعلق بإستهدافً الأُردن من قِبَل المجرمين.

ومن خلال الزيارات المتكررة وبعد محاولات عدة تم الحصول على بعـض الإحصاءات العالمية والإقليمية التي لا تقل أهمية عن الإحصاءات التي تم التوصـل اليها حول المملكة الأُردنية الهاشمية. فالدراسات التي توصلت إلى إحصاءات متعلقة بجرائم بطاقات ائتمان نادرة جداً، وإن وُجِدت الإحصاءات المذكورة في متنها فهـي قليلة للغاية، وإن وُجِدت بشكل أكبر تكون خاصة للإطلاع عليها من قِبَل المـوظفين العاملين في المجال أو الشركات المُصدرة للبطاقات ويُكتب عليها عبـارة (خـاص بموظفي شركة.......).

وفي المرحلة التالية لجمع المعلومات، تم تحديد الأسئلة التي كان بإمكان هذه المؤسسات الإجابة عنها؛ حيث تم اختصار وإلغاء بعض الأسئلة التي شكلت عائقـاً أمام تعاون الموظفين لعدم قدرتهم على الإجابة عنها، واعتبرت من الأمور السـرية الخاصة بالبنوك وشركات البطاقات، مثل تحديد الخسائر والتي كان يحبذ ذكرها في هذا البحث إضافة لعدد الحالات التي تعرض لها البنك ُأسوة بالدراسات العالمية. لقد شكل ذلك الرفض عائقاً مما اضطر البحث لاختصار تلك الأسئلة. ففي الأردن مـا زال هناك صعوبة في إعطاء مثل هذه المعلومات مما ُيعيق البحث العلمي. لذلك تم تحديد الأسئلة وتوزيعها عن طريق جهة وسيطة ذات مصـداقية عاليـة اسـتقبلت الإجابات وأرسلتها إلى البريد الإلكتروني الخاص بهذه الدراسة. وتم التعهد كإجراء مُشَجع بعدم ذكر أسماء البنوك التي ُأخِذَت كعينة للدراسة.

5.3 إجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية

السؤال الأول: للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، وهو: هل يوجد جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية؟ فقد تم جمع عدد البطاقات الصادرة عن البنوك التي أُخِذَت كعينة للدراسة، وجمع عدد الحالات في الأعوام (2001، 2002، 2003)، واستنتاج عدد الحالات لكل 100,000 بطاقة لمقارنة عدد الحالات بعدد البطاقات، وترتيبها حسب السنين لحساب نسبة التغير بين الأعوام الثلاث.

السؤال الثاني: للإجابة عن السؤال الثاني، وهو: ما هي أشكال جرائم بطاقات الائتمان التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية؟ فقد تم إفراز الإجابات وجمع عدد الحالات، وتحديد أشكال جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية.

السؤال الثالث: وللإجابة عن السؤال الثالث، وهو: ما هي النسبة المئوية لحدوث كل نوع من جرائم بطاقات الائتمان الواقعة على البطاقات الصادرة من المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن؟ فَتَم إيجاد النسبة المئوية لكل جريمة منفصلة، من خلال جمع عدد الحالات لكل جريمة، واستخراج النسبة من مجموع الجرائم المدروسة في الأردن.

السؤال الرابع: للإجابة عن السؤال الرابع، وهو: ما هي البطاقة الأكثر تعرضاً لجرائم بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن؟ فقد تم جمع عدد الحالات التي تعرضت لها كل بطاقة على حدة، ولكل عام من الأعوام (2001، 2002، 2003)، واستخراج النسبة المئوية لكل بطاقة على حدة من مجموع هذه الحالات.

السؤال الخامس: للإجابة عن السؤال الخامس، وهو: ما هي الفئات التي تقوم بجرائم بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن؟ فتم تلخيص الإجابات الصادرة عن أصحاب الخبرات في هذا الموضوع، وتحديد الفئات مرتكبة هذه الجرائم بشكل عام، ثم تخصيص هذه الفئات لكل جريمة منفصلة.

السؤال السادس: للإجابة عن السؤال السادس، وهو: هل الأردن من المناطق المُستَهدَفَة للقيام بجرائم بطاقات الائتمان من قبل المجرمين؟ ولماذا؟ فتم تلخيص

الإجابات الواردة من أصحاب الخبرات في مجال بطاقات الائتمان عامة والاحتيـال ببطاقات الائتمان خاصة.

إن إجابة السؤالين الخامس والسادس لم تعتمد فقط على المقابلات الشخصـية مع أصحاب الخبرات في البنوك التي أُخِذت كعينة، بل كذلك المقابلات التي تمت مع أصحاب الخبرات في الشركات المصدِرة للبطاقات.

الفصل الرابع
عرض النَتَائِج

فيما يلي عرض لنتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة:

سؤال رقم (1)

هل يوجد جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل إجابات الجهات المعنيـة، وكانـت ذات شقين:

ألشِق الأول: عدد بطاقات الائتمان في المؤسسات المالية والمصرفية الخاضـعة للدراسة في الأعوام (2001، 2002، 2003). وقد كان مجموع البطاقات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (7)

عدد البطاقات الصادرة عن البنوك

التي أُخِذَت كعينة للدراسة

السنة	عدد البطاقات
2001	213,151
2002	236,533
2003	231,607

ألشِق الثاني: عدد الحالات التي تعرضت لها المؤسسات المالية والمصرفية فـي الأعوام (2001، 2002، 2003). وقد كانت النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (8)

عدد الحالات لكل مئة ألف بطاقة

السنة	عدد الحالات لكل 100,000 بطاقة	نسبة التغير
2001	33	-----
2002	24	%27-
2003	26	%8+
متوسط السنوات الثلاث	28	

يَتضِح مما سبق أن هناك جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد كانت 0.00033 أي ما يعادل 70 حالة عام 2001 لمجموع البطاقـات حسـب عينة الدراسة. وقد كانت هذه النسبة 0.00024 عام 2002 أو ما يعادل 56 حالـة حسب العينة بمعدل إنخفاض 27% عن العام الذي سبقه. وقد ارتفع هذا المعدل بما نسبته 8% في عام 2003، حيث كانت نسبة الجرائم تعادل 0.00026 أي ماعـادل 61 حالة حسب العينة.

وبذلك تُظهر نتائج السؤال الأول أن هناك جرائم بطاقات ائتمان في المملكـة الاردنية الهاشمية بمتوسط 28 حالة لكل 100,000 بطاقة، مع تفاوت نسب التغيـر بين عامٍ وعام، إيجاباً وسلباً.

يَجدُر التذكير هنا أن الدراسة شملت البطاقات الصادرة عن المؤسسات التـي تشملها العينة، وكذلك ملاحظة أن هذا العدد هو عدد البطاقات الفعالـة فـي هـذه المؤسسات، أي لا يشمل الصادرة بشكل عام بل الفعالة من ضمن الصادرة، بمعنـى عدم شمول البطاقات التي إنتهت مُدتُها أو البطاقات التي ليس لها رصيد وغيرها.

سؤال رقم (2)

ما هي أشكال جرائم بطاقات الائتمان التي تتعرض لها المؤسسـات الماليـة والمصرفية في المملكة الاردنيه الهاشمية؟

كانت نتيجة هذا السؤال من أهم نتائج الدراسة، والتي حددت أشكال جـرائم بطاقات الائتمان في الأردن. وقد انحصرت بأربعة أشكال وهي:

1. جريمة السرقة.
2. جريمة البطاقة المفقودة.
3. جريمة التزوير.
4. الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة.

سؤال رقم (3)

ما هي النسبة المئوية لحدوث كل نوع من الجرائم الواقعة علـى البطاقـات الصادرة من المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن؟

وتدُل نتائج السؤال الثالث على أن جريمة الاحتيال بالبطاقة غير الموجـودة تُشكل أعلى نسبة من الحالات، تليها جريمة التزوير، ثم فقدان وسرقة البطاقة اللتين شكلتا أقل جرائم بطاقات الائتمان حدوثاً بالنسبة للبطاقات الصـادرة فـي المملكـة الأردنية الهاشمية. ويبين الجدول التالي هذه النتائج:

جدول رقم (9)

النسب المئوية لجرائم بطاقات الائتمان

نوع الاحتيال	النسبة المئوية
الفقدان	% 4.3
السرقة	% 4.3
التزوير	% 34.1
الاحتيال بالبطاقة غيرالموجودة	% 57.3

سؤال رقم (4)

أي أنواع البطاقات الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية في المملكـة الأردنية الهاشمية أكثر تعرضاً لجرائم بطاقات الائتمان؟

وقد كانت بطاقة الائتمان بشقيها؛ البطاقة الدوارة (Revolving Card) وبطاقة اعتماد النفقات (Charge Card)، هي الأكثر تعرضاً لمخاطر جرائم بطاقات الائتمان في الأردن. حيث كان متوسط النسب لهذه البطاقة للأعوام الثلاثـة يسـاوي 88%. يليها، وبفارق كبير في النسبة، البطاقة المدفوعة مسبقاً (Prepaid Card)، حيث كان متوسط النسب 7.1%. وأقلها كانت بطاقة الدفع الفوري (Debit Card)، حيث كـان متوسط النسب للأعوام الثلاث لهذه البطاقة 4.6%. والجدول التالي يعطي التفاصيل:

جدول رقم (10)

نسب حدوث الجرائم حسب نوع للبطاقة

البطاقة	2001	2002	2003	المتوسط
Credit	% 98.5	% 75.9	% 90.2	% 88.2
Debit	% 1.5	% 9.3	% 3.3	% 4.7
Prepaid	% 0	% 14.8	% 6.5	% 7.1

سؤال رقم (5)

ما هي الفئات التي تقوم بجرائم بطاقات الائتمان؟

أ- تحديد الفئات التي تقوم بجرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشـمية.

تلخصت الإجابات عن هذا السؤال بأن الفئات التي ترتكب هذه الجرائم هي:

1. فئات داخلية (أفراداً): أي أفراد يقومون بجرائم بطاقات الائتمان في الأردن وهم مواطنون من داخل البلد.
2. فئات خارجية (أفراداً): أي الأجانب الذين يرتكبون جرائم بطاقات الائتمان داخل الأردن.
3. عصابات منظمة: وهي التنظيمات الجرمية المختلفة تعمل في مجالات جغرافيـة مختلفة، وفق تكتيكات وآليات (زيد، 1999).
4. الموظفون أنفسهم: والمقصود هنا الموظف العامل في البنك أو المؤسسة الماليـة والمصرفية المصدرة للبطاقات، والذي استغل موقعه لارتكاب جريمته.
5. آخرون: ولكون جرائم بطاقات الائتمان معقدة نوعاً ما، فيمكن أن تحـدث عـن طريق آخرين غير المذكورين أعلاه ويصعب تصنيفهم.

ب- تحديد الفئات التي تَرتَكِب مثل هذه الجرائم حسب نوع الجريمة التي تُرتَكَب فـي المملكة الأردنية الهاشمية. وتم تلخيصها بناء على المقابلات كالتالي:

1. سرقة البطاقة: في الغالب يقوم بها فئات داخليـة، وفـي حـالات نـادرة جـداً الموظفون أنفسهم.
2. فقدان البطاقة: في الغالب يقوم بها فئات داخليـة، وفـي حـالات نـادرة جـداً الموظفون أنفسهم.
3. تزوير البطاقة: حددت الإجابات مُزوري البطاقة بالفئات الخارجية، والعصـابات المنظمة، والموظفين أنفسهم.
4. الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة: يمكن أن يقوم به فئات داخلية، وفئات خارجية، وعصابات منظمة، والموظفون انفسهم، وغيرهم.

سؤال رقم (6)

هل الأردن من المناطق المستهدفة للقيام بجرائم بطاقات الائتمان مـن قِبَـل المُجرمين؟ ولماذا؟

وقد تلخصت الإجابات حسب الأهمية بالتالي:

1. تَوَجُه عِصابات الإجرام إلى المناطق التي لم يسبق لهـا أن تعرضـت لجـرائم خطيرة، لاعتقادهم بسهولة القيام بجرائمهم في مثل هذه المناطق.
2. إن الكوادر البشرية العاملة في مجال بطاقات الائتمان في هذه المنـاطق ليسـت ذات كفاءة عالية تؤهلها لمواجهة مثل هذه الجرائم.
3. إن التقنيات الموجودة في هذه المناطق ليست ذات فاعلية في الكشف عـن مثـل هذه الجرائم.

لقد حاولت هذه الدراسة الكشف عن جرائم بطاقات الائتمـان فـي المملكـة الأردنية الهاشمية. ولقد طُبقَت الدراسة على ستة بنوك، فـي أقسـامها المركزيـة الخاصة ببطاقات الائتمان والمتمركزة في مدينة عمان. إن الإحصائيات التـي تـم التوصل إليها تُغَطي هذه البنوك التي ُأخذت كعينة وبكافـة فروعهـا فـي المملكـة الأُردنية الهاشمية. وبذلك شكلت هذه الدراسة نقطه البداية في دراسات علم الإجتماع المتعلقة بالجرائم المستحدثة، لتشجيع أكثر على القيام بهذا النوع من الأبحاث التـي نحتاج إليها فعلاً في المملكة الأُردنية الهاشمية. أملاً في أن تكون اللبنة الأولى لمزيد من الأبحاث على الرغم من الصعوبات التي يواجهها الباحث في الحصـول علـى المعلومات الداعمة للبحث.

الفَصلُ الخَامِس

الخَاتِمة والمنَاقَشَة والتَوصِيات

1.5 الخَاتِمة

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الكشف عن وجود جـرائم بطاقـات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعرفة عدد الحالات التي تعرض لها عدد من البنوك التي أُخِذت كعينة ومُقارنة ذلك بمجموع البطاقات الصادرة عن هذه البنـوك، والتي شكلت 19% تقريباً من مجموع البطاقات الصادرة في الاردن. وقد اعتمـدت الدراسة على المقابلات الشخصية في المرحلة الأُولى لجمع المعلومات، وقد تم أخذ عينة عشوائية مكونة من ستة بنوك رئيسية، من مجتمع الدراسة المُكون من اثنـين وعشرين بنكاً في المملكة.

لقد تم التوصل إلى نتائج الدراسة بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، بعد أن اعتمدت الدراسة في مرحلتها الثانية على المقابلات الالكترونية للوصول إلى معرفة أعداد البطاقات، وأعداد الحالات، ونسب الجرائم. وتالياً تم تحديد البطاقـة الأكثـر تعرضاً للجرائم.

وفي المرحلة اللاحقة والخاصة بتحديد الفئات الجُرمية، وتبيـان اسـتهداف الأُردن، تم الإعتماد على المقابلات الشخصية والإلكترونية، والتي لم تقتصر علـى عينة الدراسة بل تعدتها إلى بعض الموظفين العاملين بالشركات المصدرة للبطاقات، لجمع المعلومات وتلخيصها، والتي تم التوصل إليها من أصحاب الخبرات والعاملين في مجال بطاقات الائتمان .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود حالات لجرائم بطاقات الائتمان في المملكـة الأردنية الهاشمية، ومن أهم ما أنجزته الدراسة طرح الموضـوع وفتحـه للنقـاش والبحث، والوصول الى الأرقام رغم الصعوبات المُرافقة، وتتلخص نتائج الدراسـة بما يلي:

1. وجود حالات لجرائم بطاقات الائتمان في المملكة الاردنية الهاشمية في الاعـوام محل الدراسة (2001، 2002، 2003). حيث كانت في عام 2001 بمعدل 33 حالة لكل 100,000 بطاقة، وفي عام 2002 ما معدله 24 حالة لكل 100,000

بطاقة، وأخيراً ما معدله 26 حالة لكل 100,000 بطاقة عـام 2003. وكانـت نسبة التغير -27% بين عامي 2001 و 2002، و +8% بـين عـامي 2002 و2003.

2. انحصرت أشكال الجرائم التي تتعرض لها المؤسسات المالية في المملكـة فـي أربعة أشكال من الجرائم. وهي جرائم السرقة، والبطاقـة المفقـودة، وجـرائم التزوير، وأخيراً الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة.

3. لقد كان ترتيب هذه الجرائم حسب النسبة المئوية لحـدوثها لمجمـوع الأعـوام (2001، 2002، 2003) كالتالي: جرائم الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة، وهي أكثرها؛ حيث كانت نسبتها المئوية من مجموع الجرائم 57.3%، وفي الدرجـة الثانية تأتي جرائم التزوير وتشكل 34.1%. وفي الدرجة الثالثة جرائم السـرقة والبطاقة المفقودة حيث كانت نسبة حدوثهما متساوية بواقع 4.3% لكل منهما.

4. أكثر أنواع البطاقات تعرضاً للجرائم هي بطاقة الائتمان بشقيها؛ البطاقة الدوارة وبطاقة اعتماد النفقات، حيث كان متوسط النسب للأعوام الثلاثة محل الدراسـة 88.1%. وفي الدرجة الثانية وبفارق كبير في النسب جاءت البطاقة المدفوعـة مُسبقاً، حيث كان متوسط النسب للأعوام الثلاثة 7.1%. وأقلها تعرضـاً كانـت بطاقة الدفع الفوري، حيث كان متوسط النسب للاعوام الثلاثة 4.4%.

5. الفئات التي ترتكب هذه الجرائم تلخصت بأربعة أنواع وهـي: فئـات داخليـة (أفرداً)، وفئات خارجية (أفراداً)، وعصـابات منظمـة، والمـوظفين أنفسـهم، وغيرهم. علماً أن الدراسة لم تتمكن من إعطاء أرقام و نسب مئوية وذلك لعـدم وصولنا لمرحلة كبيرة وعالية للكشف عن مرتكب الجريمة، وكـان ذلـك مـن محددات الدراسة، حيث ركزت الدراسة على تحديد هذه الفئـات، حتـى تقـوم دراسات مستقبلية تحدد الأرقام والنسب المئوية للفئات في الأردن، والتي عجزت الدراسة عن تحديدها.

6. إن الأردن من المناطق التي تنظر إليها من عصابات الإجـرام، لكـون هـذه العصابات تتوجه إلى المناطق التي لم يسبق لها أن تعرضت لجـرائم خطيـرة،

ولإعتقادهم بسهولة القيام بجرائمهم في مثل هذه المناطق، وبسبب التقنيات غير الفعالة، والكوادر البشرية غير المؤهلة لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

2.5 المناقَشَة

رغم أن هذه الدراسة أظهرت وجود جرائم بطاقات ائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، غير أن هذه النتائج يَصعُب قياسها بالحالات العالمية. فعند الإطلاع على الدراسات السابقة، نجد أن الأبحاث المشابهة لدراستنا أوردت الخسائر، ولكن هناك صعوبة في تِبيان الخسائر في الأردن لما تعتبره المؤسسات من الأمور السرية التي لا يمكن كشفها.

إن عدد حالات هذه الجرائم ليست نادرة في الأردن، فوجود 28 حاله لكل 100,000 بطاقة كمتوسط للأعوام الثلاثة تحت الدراسة (2001 – 2003)، أي ما يعادل 187 حالة لمجموع البطاقات العينة الصادرة عن البنوك التي خضعت للدراسة، يعني أن هناك خسائر يجدر الاهتمام بها. فيتوجب التركيز ليس فقط على عدد الحالات، بل أيضاً على الخسائر التي تُسببها حالات جرائم بطاقات الائتمان. ويُعَد التزوير من أكثر جرائم بطاقات الائتمان تسبباً للخسائر. والمُلاحظة الأخرى التي يجب ذكرها أن الدراسة اقتصرت على جانب صدور البطاقات، أي أن هناك جانباً آخَر لم يؤخذ بالاعتبار ويتمثل بالبطاقات المقبولة في الأردن، أي الجرائم التي حدثت في الأردن بغض النظر عن مكان صدور البطاقة.

ولقد كان هنالك، وبناء على النتائج المُستخلصة من السؤال الأول، تفاوتاً بين نسب التغير في الأعوام الثلاث. والسؤال الواجب طرحه هنا: ما هي العوامل التي تحدد نسب التغير في جرائم بطاقات الائتمان؟

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن أشكال جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية تحدد بأربعة أشكال، وهي: جرائم السرقة وجرائم البطاقات المفقودة وجرائم التزوير وجرائم الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة. وعند الرجوع إلى التقارير الصادرة عن الماستركارد العالمية والفيزاكارد العالمية وبعض الدراسات السابقة كالدراسة الصادرة عن أباكس (APACS, 2003) التي تركز على حقائق الاحتيال ببطاقات الائتمان في لندن، نجد عالمياً أن الجرائم تأخذ طيفاً أوسع

من الأشكال، فهناك حالات لجرائم بطاقات الائتمان بالسرقة والبطاقة المفقودة والتزوير والطلبات الاحتيالية وعدم استلام البطاقة والاستيلاء على الحساب والدمغ المتعدد والاحتيال بالبطاقة غير الموجودة.

لننظر هنا وعلى سبيل المثال إلى بعض أشكال جرائم بطاقات الائتمان غير الحاصلة في الأردن؛ فبالنسبة لجريمة الدمغ المتعدد فإن استعمال الأجهزة اليدوية بات قليلاً جداً عالمياً كما في الأردن، وإن وجد محلياً ففي محلات تجارية صغيرة وأصحابها معروفون.

أما فيما يتعلق بالطلبات الاحتيالية، فسرقة الهوية وانتحال الشخصية في المملكة ليس بالأمر السهل، فالأردن ليست بالدولة الكبيرة من حيث المساحة وعدد السكان، وعادةً يحدث انتحال الشخصية وسرقة الهوية وتقديم الطلبات الاحتيالية في الدول الكبيرة مساحةً وسكاناً، لذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تعاني نمواً سريعاً في جرائم سرقة الهوية والمعلومات الشخصية، وبالتالي قيام المجرمين بإستصدار بطاقات ائتمان إحتيالية. ومن الدراسات التي بحثت في ذلك الدراسة الصادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي في شيكاغو، حيث تحدث الباحث بيري (Berry, 2001) عن التقرير الصادر عن لجنة التجارة الفدرالية (FTC)، وأنهُ في عام 2000 كان هناك، وفي أقل من أسبوع، ما معدله 1000 شكوى تتضمن سرقة الهوية.

وبالنسبة لجرائم السرقة والبطاقات المفقودة، فسرقة البطاقة وهي أقرب إلى الجرائم التقليدية يمكن أن تتم بالسطو على منزل أو مكتب مثلاً والوصول إلى بطاقة ائتمان، أو الاستيلاء على بطاقة مفقودة، وبالتالي استعمال البطاقة بشكل احتيالي. ويجب التنويه إلى نقطة هامة تم التوصل اليها، وتطرق لها العديد من المُختَصين الذين تمت مُقابلتهم، وهي أن مُجتَمَعنا غيرُ واعٍ بمخاطر سرقة وفقدان بطاقات الائتمان. فهناك ظاهرة تسترعي الانتباه وهي حمل بطاقات الائتمان في المحافظ التي تحتوي كذلك على الرقم السري Personal Identification Number (PIN)، أو حتى كِتابة الرقم السري على البطاقة ذاتها، وهذا ما أفاد به الذين تعرضوا لحالات سرقة البطاقة أو فقدانها. وبذلك يكون من السهل على المجرم التوجه إلى أقرب

جهاز صراف آلي (ATM)، والحصول على أعلى قيمة نقدية يمكن الحصول عليها من رصيد الضحية.

وقد شكلت جرائم السرقة والفقدان رغم ذلك أقل النسب من مجموع الجرائم في الأردن، حيث شكلت السرقة ما نسبتهُ 4.3%، وحظي الفقدان بـنفس النسـبة. ولمقارنة ذلك مع الإحصاءات الدُولية الصادرة عن الفيزاكارد العالمية والماستركارد العالمية وذلك من خلال العودة إلى الدراسات السابقة الصادرة ومن خلال النظر إلى الجدول الرابع والخامس والسادس، نلاحظ أن السرقة والفقدان شـكلت مـا نِسـبتُهُ 12.7% من مجموع الجرائم الواقعة على البطاقات الصادرة حسب التقرير الصادر عن الماستركارد العالمية لعام 2002 في آسيا (MasterCard Internationa, 2003)، وفيما يخص الفيزا فقد شكلت السرقة و الفقدان ما نسبتهُ 19% من الجرائم الواقعـة علـى البطاقـات الصـادرة لعـام 2002 فـي منـاطق (CEMEA) أي (Central Europe, Middle East And Africa)، وذلـك حسـب تقسـيمات الفيـزا العالمية (Visa International, 2003).

وقضية السرقة والفقدان لم تعد تشكل مشكلة كبيرة كما كانت عليه في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فمع إنتشار الطرفيات الإلكترونيـة التـي أصـبحت متوافرة وبأسعار رخيصة، قلّت هذه المشكلة يوما بعد يـوم. إن هـذه الملاحظـة الموجودة في أحد الكتيبات الصادرة عن الفيزا العالمية عام 1999، تُخالِف ما ذهبت إليه دراسة (Mativat & tremblay 1995)، والتي من أهم نتائجها أنها تُجـادل فـي تأثير الإزاحة المتوقعة الناتجة عن انتشار أجهزة إلكترونية تُسـاعد فـي الاحتيـال ببطاقات الائتمان، وذلك في مونتريال التي لم يؤدِ فيها ذلك إلى التخفيف من عمليات سرقة البطاقة.

أما بالنسبة للفئات التي ترتكب جرائم السرقة والبطاقة المفقودة، فهي فئـات داخلية أو خارجية، أي أفراد يقومون بالسرقة أو استغلال البطاقة المفقودة للاحتيال، وفي حالات نادرة جداً يقوم بها الموظفون أنفسهم، فبالنسبة للفئة الأولـى يمكـن أن يكون مرتكب الجريمة نشالاً أو لصاً سطى على أحد البيوت، أو أن يكون من وجـد البطاقة واستخدمها في عملية الاحتيال. ونذكر هنا نظرية الأنومي، ونحـدد الـنمط

التكيفي لهؤلاء الأشخاص بالمخترعين الذين يريدون المال كهدف، واستخدموا سرقة البطاقة أو استغلوا بطاقة مفقودة. ويرى ميرتون أنه عندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح تبدأ مرحلة الأنوميا.

وفي حالة العثور على البطاقة واستخدامها بشكل غير قانوني، نذكر نظرية الاختيار العقلاني في مرحلة قرار المجرم الانغماس بالجريمة أو التوقف. فالمجرم يحدد الآليات، وفي هذه الحالة تكون سهلة، والنتيجة الوصول للفوائد المتوقعة مثل سرقة الحساب أو طلب الخدمات عن طريق الإنترنت أو الهاتف باستخدام رقم البطاقة وغيرها. وينطبق ذلك على السرقة أيضاً، فالمجرم يقرر الانغماس بالجريمة قبل مرحلة وجود البطاقة، حيث أن سرقة البطاقة هي التي تحتاج الى تحديد الآليات ثم قرار الإنخراط بالجريمة.

وفيما يتعلق بالتزوير، فهناك نوعان: التزوير الكلي والتزوير الجزئي. ويشكل التزوير ما نسبته 51% تقريباً من خسائر الماستركارد العالمية لعام 2002،(MasterCard International, 2003). ويشكل أيضا 53% من مجمل جرائم بطاقات الائتمان الواقعة على البطاقات الصادرة عن الفيزا العالمية والمقبولة في مناطق (CEMEA) لعام 2002 (Visa International, 2003). أما التزوير حسب نتائج الدراسة الحالية فقد شكل ما نسبتُهُ 34.1% وهذه النسبة قريبة من نسبة جريمة التزوير مقارنة بالجرائم الأخرى فيما يتعلق بالجرائم الواقعة على بطاقات الفيزا العالمية.

أما بالنسبة للفئات مرتكبة هذا النوع من جرائم بطاقات الائتمان، أي التزوير، فهي الفئات الخارجية افراداً أو العصابات المنظمة أو الموظفون أنفسهم. ومن هنا ننطلق، وبعد الحديث السابق عن الفئات التي ترتكب هذا النوع من الجرائم في بعض النظريات، لنُنَاقِش نوعين من الجرائم:

أ- الجرائم المنظمة.

ب- جرائم ذوي الياقات البيضاء.

لقد بدأت الجريمة المنظمة في أواخر القرن العشرين تحتل مكان الصدارة، وفي القرن الحادي والعشرين قفزت ظاهرة الجريمة المنظمة

إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للظروف السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة العالمية (الغامدي، 1999).

نذكر الآن نظرية مسمى القيم التحتية، حيث يمكن القول إن هنـاك جماعـة منظمة تنظيماً هرمياً، تجمعهم صلات عرقية أو إثنية أو غيرهـا، يوجـه سـلوكها الأنشطة والمعتقدات، مثل التعامل الذكي والانتهازية والتي تطغى على قيم النزاهـة والأمانة. وهذا ما يقدم للإنحراف في مجال الاقتصاد.

أما جرائم ذوي الياقات البيضاء فتنطبق على كون جرائم البطاقات يمكـن أن يرتكبها الموظفون أنفسهم. يرى سذرلاند أن هؤلاء ينشغلون فـي عمليـات تـآمر ويستغلون وظائفهم في تحقيق مصالح شخصية من غير اعتبار للقانون، وفي التقرير الصادر عن المركز الوطني لجرائم الياقات البيضـاء، يقـوم العـاملون ببطاقـات الائتمان ببيع أو سرقة المعلومات، إما للقيام بعمليات تزويـر او تزويـد المـزور المحترف بالمعلومات اللازمة للقيام بعمليات التزوير وغيرها من المسارب المحتملة للاحتيال (WhitecollarcrimeFYI.com).

ونتذكر ما ذهب إليه دوغلاس وكسلير في مفهوم الصور المختلفـة للخـداع والتضليل، حيث أن الانحرافات التي يقوم بها رجالُ الأعمال والمهنيون وأصـحابُ العمل هي انحرافات قائمة على الجشع، فيكون هناك أساليب خداع وتضليل للوصول للكسب المالي (الخليفة، 1999) ويُشير سذرلاند إلى أن جرائم ذوي الياقات البيضاء هي جرائم تقوم على الخداع والاحتيال والغش، وكذلك الازدواجية في استغلال الفرد لسلطاتة واستثمارها في مصالحه الشخصية (اليوسف، 1999). كذلك رأى ميـرغن أن هؤلاء يقومون بجرائمهم إما للوصول إلى النفوذ والسلطة أو للمزيد من النفـوذ والسلطة (الصالح، 2000).

فجرائم بطاقات الائتمان التي يقوم بها الموظفـون أنفسـهم هـي للمصـالح الشخصية للوصول للسلطة أو للمال أو غيرها من الأهداف والتي تُرتكب بأسـاليب غير مشروعة. ويمكن أن نقول هنا إن الموظف مر بمرحلة الأنوميا التـي تحـدث عنها ميرتون، وهي ضغوط البناء الاجتماعي وضـغوط النجـاح، فتبـدأ مرحلـة الأنوميا.

لتحقيق الموظف لأهدافهِ قامَ باستغلال سلطاته. فهو لم يكن طفوسياً من حيث لم يكن يهدف إلى المال على سبيل المثال، لكن يقوم بالوسائل كعمل مستمر، لا بل على العكس، استغل سلطاته للوصول إلى الهدف، وكذلك استغل الموظف خبراته، ولكون الجريمة ارتُكِبَت من الموظف وكان هناك ازدواجية في استغلال الفرد لسلطاته واستثمارها في مصالحه الشخصية، لذلك تسمى بجرائم ذوي الياقات البيضاء حسب ما ذهب إليه سذرلاند، مع مرور الموظف في هذه الحالة بمرحلة الأنوميا.

إن من الأهمية بمكان الانتباه إلى موضوع الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة، فقد جاءت نتائج الدراسة الحالية مغايرة تماماً للإحصاءات العالمية. فحسب التقريرالصادر عن الماستركارد العالمية، فإن الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة شكل ما نسبتُهُ 12.7% بالنسبة للبطاقات الصادرة لعام 2002. أما محلياً، وبناء على نتائج الدراسة الحالية للأعوام الثلاث 2001 - 2003، فقد شكل هذا النوع من الاحتيال أعلى نسبة من بين جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الاردنية الهاشمية، وبنسبة بلغت 57.3%. وهنا يَبرُز التساؤل التالي: لماذا تشكل جريمة الاحتيال في البطاقة غير الموجودة أعلى نسبة من مجموع جرائم بطاقات الائتمان في الأُردن؟

إن هذا النوع من الجريمة يمكن أن يقوم بهِ فئات داخلية (أفرداً) أو خارجية (أفراداً)، أو عصابات منظمة، أو الموظفون أنفسهم، وآخرون. وهذا النوع من الجريمة يمكن أن يرتكبه كثير من المجرمين. فيمكن أن يرتكبهُ التاجر عندما يحفظ أو يسجل رقم البطاقة الموجود على وجهها ويشتري بضائع أو خدمات على حساب صاحبها. ويمكن أن يُزاولها نادل المطعم عندما يعطيهِ الزبون البطاقة لدفع الحساب فيقوم بتسجيل رقمها. كما يمكن أن تُرتكب هذه الجرائم من عصابات منظمة أو من الموظفين انفسهم.

وبذلك نرى أن في الأردن أربعة أشكال لجرائم بطاقات الائتمان، وقد شكلت جريمة الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة أعلاها. وذلك مخالف للإحصاءات العالمية، ولذلك نعرض لبعض الجداول الصادرة عن الماستركارد العالمية والفيزاكارد

العالمية، حيث أنه تجدر الملاحظة أن الفيزا تختلف في تصنيف الجرائم عن الماستركارد، والتي تقسمها فقط إلى ثلاثة أشكال.

وعند النظر إلى الجداول السابقة، نلاحظ ما يلي علماً أن الملاحظات خاصة بالجرائم الواقعة على البطاقات الصادرة:

1. الاحصاءات الصادرة عن الماستركارد العالمية فيما يتعلق بجرائم بطاقات الائتمان حسب نوع الجريمة في آسيا. لقد اعتمدنا نفس التصنيف للجرائم في هذهِ الدراسة نظراً للدقة في ذلك التصنيف، والتفصيل بأشكال الجرائم بأُسلوب إيضاحي أفضل من التصنيف الذي أوردته الفيزاكارد العالمية. وبذلك نلاحظ أن هناك ثمانية أشكال لجرائم بطاقات الائتمان الموجودة في قارة آسيا، والتي انحصرت في الأردن في أربعة أشكال وهي: السرقة والفقدان والتزوير والاحتيال بالبطاقة غير الموجودة.
2. وبدراسة الأشكال التي لم تحدث في الأردن وهي جريمة الطلبات الاحتيالية، وجريمة الدمغ المتعدد، والاستيلاء على الحساب، وعدم استقبال البطاقة، نلاحظ أنها في آسيا تشكل نسبة ضئيلة مقارنةً بغيرها، وكان مجموع نسب هذه الجرائم في عام 2004 مثلا 9%. وقد يكون مرد ذلك إلى انتشار الطرفيات الإلكترونية رخيصة الثمن والتي ساعدت بشكل كبير إلى لجوء المجرمين لتزوير البطاقات.
3. واستمراراً في مُناقشة نسب الجرائم، سوف نتطرق إلى جريمة هامة من الجرائم التي تسبب خسائر لا بأس بها، وهي جريمة تزوير بطاقة الائتمان. حيث شكلت ما نسبته 51% عام 2002 من مجموع الجرائم في آسيا، و 48.4% في الربع الأول من عام 2004 من الجرائم التي تعرضت لها الماستركارد العالمية في قارة آسيا.
4. وأما بالنسبة للجرائم التي تعرضت لها الفيزاكارد، فقد شكل التزوير في الربع الأول من عام 2002 ما نسبته 53% في مناطق (CEMEA)، وما نسبته 32% عالمياً. ونلاحظ في الإحصاءات الصادرة عن الفيزا الافتقار إلى التقسيم المفصل للجرائم والذي يفترض أن يُساعد في البحث العلمي من حيث مقارنة هذه الإحصاءات بنتائج الدراسات العالمية.

أما البطاقة الأكثر تعرضاً للجـرائم، فكانـت بطاقـات الائتمـان بشِـقيها Revolving Card و Charge Card، حيث شكلت نسبة 88% تقريباً خلال الـثلاث سنوات المشمولة بالدِراسة، مما يطرح التساؤل التالي:

لماذا يشكل هذا الصنف من البطاقات النسبة الأعلى فيما يتعلق بتعرضـها لخطـر الجرائم؟

لنعقد المقارنة التالية بين بطاقة الائتمان بشِقيها مع البطاقة المدفوعة مسبقاً وبطاقة الدفع الفوري:

1. في حالة بطاقة الدفع الفوري، فإنه بمجرد إتمام عملية الدفع يتم فوراً خصم المبلغ من الحساب. أما في حالة بطاقة الائتمان فيتم الخصم لاحقاً وحسب نوع الائتمان والإتفاق بين البنك والعميل، مما يسهل التزوير أو الاحتيال.
2. من ناحية أُخرى، لا يمكن القيام بحركة باستخدام بطاقة الدفع الفوري، وفي بلـد مثل الأُردن، إلا إذا تم إدخال الرقم السري (PIN). أما في حالة بطاقة الائتمـان فيمكن إجراء الحركات من دون ادخال الرقم السري، كالاعتماد على رقم البطاقة الظاهر. مثال ذلك القيام بحركات في عمليات على الإنترنت أو الهـاتف، فيمـا يسمى بـ Card Not Present. ومن الجدير بالعلم أنه لا يمكن القيام بحركـات على الإنترنت باستخدام بطاقات الدفع الفوري. لذلك فمن الطبيعـي أن يشـكل الاحتيال ببطاقة الائتمان أعلى نسبة، كون الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة يُعتبر أكثر أشكال الجرائم شُيوعاً في الأُردن.
3. لقد بدأ العمل بالبطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid) للتخفيف من الجـرائم التـي تحدث على بطاقة الائتمان، حيث أن سقفها مُحَدد ومدفوع مسـبقاً. وإن حـدث احتيال في البطاقات المدفوعة مُسبقاً تكون خسائره أقل من البطاقـات الـدوارة Revolving Cards أو بطاقات اعتماد النفقات Cards Charge.
4. بطاقات الدفع الفوري تعتمد في العادة على الرقم السري. أما البطاقة الائتمانيـة فيمكن أن تعطيها إلى نادل المطعم لتمرير الشـريط الممغـنط علـى الجهـاز الإلكتروني، وبالتالي يمكن ان يستفيد من سرقة معلومـات البطاقـة. أو يمكـن للتاجر أن يحفظ الرقم الظاهر اذا اضطر لإدخاله يدوياً في حالة ضعف الاتصال

وغيرها. وبذلك تَبرُز مخاطر هذه البطاقة مقارنةً مع مخاطر البطاقـات التـي تتطلب أن يقوم صاحبها بإتمام العملية.

5. إن كون الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة شكلَ النسبة الأكبر من الجرائم، فهـذا يدل على تمسك المجتمع الأردني ببطاقة الائتمان (Credit Card) بشِقيها، ممـا يُعزى لسقفها المرتفع. لقد لوحِظَ مؤخراً، وكنتيجة لما سبق، وجود زيـادة فـي البطاقات المدفوعة مُسبَقاً في الأردن، وطرحها إلى المسـتخدم فـي المجتمـع الأردني بقوة، من خلال طرح الإعلانات المستمرة في الصحف اليوميـة عـن تحديث هذه البطاقات وطرحها من قِبل البنوك.

تتجه عصابات الإجرام في الوقت الحالي إلى إيجاد سوق جديدة، لم ترتكب بها عمليات كبيرة سابقاً، ولا يوجد فيها الخبرة الكافيـة؛ ولـذلك باتـت عصـابات الإجرام تبحث عن هذه المواصفات فكانت الأردن سوقاً مستهدفة لعـدم تعرضـها لعمليات كبيرة من قَبل عصابات الإجرام كالولايات المتحدة الامريكيـة، والمملكـة المتحدة، وغيرها من الأسواق. من جهة أخرى عدم توفر الخبرة وضعف الكـوادر البشرية والتقنيات في الأردن لعبت الدور الهام في جعل منطقتنا مستهدفة من قِبـل عصابات الإجرام.

3.5 التوصيات

من خلال البحث في جرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشـمية، وُجِدَت ندرة في المراجع. ولم يكن هناك أي ذكر، حتى فـي المراجـع القانونيـة وغيرها، لأية سياسات أمنية واجتماعية رسمية فيما يتعلق بجرائم بطاقات الائتمان. ولقيام ذلك، ولكون منطقتنا تُعتبر سوقاً جديدة لعصابات الإجرام، توصي الدراسـة بالبحث العلمي وإجراء الدراسات فيما يلي:

1. وجدت نسبة التغير في جرائم بطاقات الائتمان تبعاً لعدد الحـالات. ومـن هنـا توصي الدراسة في إجراء الدراسات التي تبحث في نِسَب التغيـر فـي جـرائم بطاقات الائتمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وتبحث عوامل التفاوت في نسب التغير.

2. فيما يتعلق بأشكال جرائم بطاقات الائتمان الأكثر حـدوثاً فـي الأردن، جـاءت النتيجة مغايرة تماماً للإحصاءات العالمية؛ لذلك توصي الدراسة بالبحـث عـن الأسباب التي تجعل جريمة الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة من أكثـر جـرائم بطاقات الائتمان شيوعاً في الأردن.
3. تُوصي الدراسة بإجراء البحوث التي تهتم بدراسة مدى صلاحية نظريات علـم اجتماع الجريمة، وفي فهم الجرائم المستحدثة عامةً وجرائم بطاقـات الائتمـان خاصةً.
4. كانت هناك صعوبة في البحث في جرائم بطاقات الائتمان التي تحدث من جهـة القبول. لذلك يجب استمرار العمل الجاد من قبل الباحثين لغرض إخـراج هـذا النوع من البحث العلمي إلى حيز الوجود في الأردن.
5. تُوصي الدراسة بإجراء دراسات تبحث في مدى وعي المجتمع الأردني بمخاطر استخدام بطاقات الائتمان.
6. من خلال القيام بهذه الدراسة، كانت هناك صعوبة في الوصول إلى المعلومات، فيما يتعلق بجرائم بطاقات الائتمان والخسائر التي تُسـببها للمؤسسـات الماليـة والمصرفية. حيث وَجد في عملية البحث رفضاً من المؤسسات لإعطـاء القـدر الكافي من المعلومات التي كانت من الممكن أن تفيد البحث العلمي. لذلك فإن من التوصيات المهمة في هذه الدراسة العمل على أن تشعر المؤسسات المالية بأهمية هذا النوع من البحوث، مما يؤدي إلى انفتاح أكبـر علـى البـاحثين، وتسـهيل حصولهم على المعلومات.
7. لا يوجد في المملكة الأردنية الهاشمية أية جهة رسمية يُمكـن الرجـوع إليهـا لمعرفة حجم جرائم بطاقات الائتمان في الأردن؛ ومن هنا يجـب إنشـاء جهـة رسمية ترصد خسائر بطاقات الائتمان وظروفها المرافقة،
8. تؤكد الدراسة على أهمية وجود قاعدة قانونية تُلزم البنوك بالتعاون مع هذه الجهة وتزويدها بالمعلومات اللازمة.
9. العمل الجاد لدى مؤسسات البحث العلمي لتشجيعها علـى القيـام بمثـل هـذه الدراسات، والتي نحتاج لهـا حقيقـةً فـي الأردن، لمعرفـة أوثـق بالوقـائع

والإحصاءات فيما يتعلق بجرائم بطاقات الائتمان. فالمكتبة العلميـة فـي الأردن تفتقر للدراسات التي تتحدث عن جرائم الحاسوب والإنترنت على سبيل المثـال. حيث تُركز المراجع والبحوث في مجال موضوعنا على الدراسات القانونية.

10. يتضح من ذلك وجوب التدعيم المستمر لثقافة الجمهور بمخاطر مختلف أنواع البطاقات، من خلال البرامج التلفزيونية، والصحف ومختلف أجهزة الإعلام.

11. الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة جرائم بطاقات الائتمان، مثل تجربة المملكة المتحدة التي بدأت في أوائل التسعينيات. وتُوصي الدراسة بالاسـتفادة من بعض السياسات التي اتبعتها المملكة المتحدة في مكافحة جـرائم بطاقـات الائتمان مثل: (مجلة الدراسات، 1997).

أ- توعية العملاء بِشَن حملات من أجل توعية حاملي البطاقة بأهمية بطاقاتهم.

ب- جمع المعلومات والبيانات عن الجرائم المتعلقة بسوء استخدام البطاقات الائتمانية من خلال قيام اتحادات لجمع المعلومات.

12. الارتقاء بالموظفين العاملين بمجال بطاقات الائتمـان إلـى مسـتوى يسـاير تطورات العصر، من حيث التـدريبات، وحضـور النـدوات والمـؤتمرات، والتعمق أكثر بالتقنيات، ودراسة مخاطر التقنية وعمليات اختراق الشبكات.

المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، مروان (2000). **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**.عمان، الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

أبو جودة، عودة (1999). **الحساب الجاري في التشريع الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أبو شامة، عباس (1999). **التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية**. أبحاث ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس (9-38).

الحمود، فداء (1999) . **النظام القانوني لبطاقة الائتمان**. عمان،الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الخليل، عماد (2000). **الحماية الجزائية لبطاقات الوفاء**. عمان، الأردن: دار الوائل للنشر، الطبعة الأولى .

الخليفة، عبد اللة (1999). **البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة**. أبحاث ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس (127- 166).

الخوالدة، سامي، القدومي، عبد الباسط (2000). **بطاقات الائتمان المصرفي وحمايتها من التزوير**. دورة بطاقات الائتمان المصرفي وحمايتها من التزوير، المركز العربي للبحوث والدراسات الجنائية (إدارة التدريب) عمان، الأردن.

الرأي. **إعفاء شركات خدمات البطاقات من ضريبة المبيعات**، السبت 30/تشرين الثاني /2004 العدد (12468)

الزيدي، مفيد (2003). **قضايا العولمة والمعلوماتية**. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الصالح، مصلح (2000). **نظريات اجتماعية معاصرة**. عمان، الأردن: مؤسسة الورق، الطبعة الاولى.

العطير، عبد القادر (1995). بطاقات الائتمان، العمليات التشغيلية الإطار القانوني. **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**،1(3)، 13_45 .

الغامدي، عبد العزيز (1999). **التقديم**. لأبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض ص ص 3-4.

المنشاوي، محمد (2003). **جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي**. رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض، السعودية.

اليوسف، عبد اللة (1999). **التقنية والجرائم المستحدثة** . أبحاث ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة و سبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس (195-235).

بصلة، رياض (1995). **جرائم بطاقات الائتمان**. القاهرة،مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى.

بيان صحفي (2003). وزع على البنوك العربية، صادر عن البنك المركزي الإماراتي.

حبوش، طاهر (1999). **الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة**. أبحاث ندوة الظواهر الأجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس (237، 307).

رمضان، عمر (1972). **دروس في علم الإجرام**، القاهرة، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الاولى

زيد، محمد (1999). **الجريمة المنظمة: تعريفها، أنماطها** وجوانبها. أبحاث حلقة علمية. الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض (23-85).

طوبيا، بيار (1999). **أبحاث في القانون المصرفي**، طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعةالأولى.

طومبسون، جراهام، هيرست، بول (2001). **ما العولمة: الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم** (ترجمة فالح عبد الجبار) الكويت: عالم المعرفة (نشر العمل الاصلي 1999)

مركز البحوث المالية والمصرفية (1997). تزوير البطاقات البلاستيكية_تجربة مكافحته في المملكة المتحدة. **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، م5(1)، 30-28

مصطفى، يونس (1994). **جرائم الحاسوب**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية ،عمان، الاردن.

نابلسي، محمد (1994). الإقتصاد السياسي. دمشق، سوريا: مطبعة جامعة دمشق

وريكات، عايد (2004). **نظريات علم الجريمة**،عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

وقيع الله، محمد (2003). **أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها**، الرياض السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الامنية.

ب- المراجع الأجنبية

Association For Payment Clearing Services. (2003). **Card fraud the facts.** London Available on:
http://www.apacs.orguk/downloadlcard%20fraud%20the%20fraudact%202003.pdf
Retrieved in July 2004

Berry, V. M. (2001). **Identity Theft: One Of The Fastest Growing Crime In The U.S. Chicago**, The Federal Reserve Bank Of Chicago.Available on:
http://www.chicagofed.org/org/community- development/profit.cfm_30k
Retrieved in July 2004

Chun Su, P. (2001). **Credit Card Crime**. Master Degree, Chung Yuan Christian university, China. Available on:
http://thesis.lib.cycu.edu.tw/ETP-db/ETB-browse/browse_letter=5

Lemieux, C. (2003). **Network Vulnerabilities and in the Retail Payment System.** Chicago, The Federal Reserve Bank Of Chicago Available on: http:/Ideas.repec.org/a/fip/fedhei/y2003neps2003-1f.html
Retrieved in July 2004

Mativate, F., & Tremblay, P. (1995). Counterfeiting credit cards. **Displacement effects, suitable offenders and crime wave patterns.** Paper submitted to British journal of criminology.

Master Card International (2002). **Introduction TO Risk And Card Fraud**.SANTLUIS, USA.

Master Card International (Fourth Quarter 2002). **Asia / Pacific Security and Risk Management.** SANTLUIS, USA.

Master Card International (First Quarter 2004). **Asia / Pacific Security and Risk services.** SANTLUIS, USA

Master Card International (First Quarter 2003). Asia / Pacific Security and Risk Management. SANTLUIS, USA

Public Policy Institute. (2002**). Identity Theft: Experience Of Older Complaints.** USA. [On-line], Available: http://www.ou.edu/oupd/idtheft.htm-30k Retrieved in July 2004

Schomper, H. (2003). **Credit Card Fraud.** [CD-ROM]. Lecture from: Mastercard International conference.

Visa International (2003). **Visa CEMEA Card Statistics**,LONDON, UK.

Visa International (2003**), CEMEA Report**, Break The Cash Habit _ And Acquire A Profit ,LONDON, UK

Visa International (1999) **,Risk and Reward Building a Stronget Business in the 21st Century ,** Visa CEMEa , LONDON, UK.

Credit Card Fraud. Available on:
http:// www.whitecollarcrimeFYI.com/credite_card_fraud.
Retrieved in July-2004